# العدول بين صيغ الإفراد والتثنية والجمع في القرآن الكريم

## دراسة بلاغية لتحولات البنية

عبد الرحمن بن رجاء الله السلمي

أستاذ الأدب والبلاغة المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ورد البحث في ٢٣/ ٧/ ١٤٣٤هـ وقُبل للنشر في ٨/ ٢/ ١٤٣٥هـ

# العدول بين صِيغ الإفراد والتثنية والجمع في القرآن الكريم

## دراسة بلاغية لتحولات البنية

عبد الرحمن بن رجاء الله السلمي

**ملخص البحث**

يسعى هذا البحث إلى دراسة أسرار العدول بين صيغ (الإفراد والتثنية والجمع) وأثرها البلاغي، ويتناول البحث الصور الحاصلة من إعادة ذكر عدد المخاطبين على نسقٍ مخالفٍ لما سبق ذكره في السياق ذاته. وهي ظاهرة من الظواهر الأسلوبية في القرآن الكريم، تفاجئ المتلقي، وتثير دهشته؛ لخروجها عن النسق المتوقع لديه من اطراد السياق على نمطٍ واحدٍ. ويحاول البحث أن يقف على أسرار هذا التحول وأثره البلاغي في سياق النص القرآني.

# Retractation with respect to singular , dual , and plural forms in the Holy Qur'an

## A rhetoric study of the structural changes

Abdurrahman Rajaa Allah Alsalmi

## English Summary of The Research

This research is seeking to study the secrets of retractation , and the shift among the word forms of the Holy Qur'an with respect to (singular , dual , and plural ) and their rhetoric effect. The research is also examining the images attained by repeating the number of the text readers in contrast to what had been mentioned in the same context. It is one of the wonderful and stylistic phenomenon of the Holy that surprise the reader and get him astonished as a result of diverting from the context that had been similar thereby attempting to discover the mysteries of such shift and its rhetoric effect within the context of the Holy Qur'an.

**المقدمة**

المقصودُ بتحولات البِنيَةِ فِي عَدَدِ المُخَاطَبِينَ فِي السِّيَاقِ القُرآنِيِّ هو: التحولُ الحاصلُ من إعادة ذكرِ عددِ المخاطبين على نسقٍ مخالفٍ لما سبق ذكره في السياق نفسه، وهذه الظاهرة من الظواهر الأسلوبية في التعبير القرآني الكريم؛ إذ نَجِدُ الأسلوبَ القرآنيَّ كثيراً ما يغايرُ في استعمال صِيَغِ الإفراد والتثنية والجمع، كأن يرد السياقُ ابتداءً بخطاب المفرد، ثم يتحول عنه إلى خطاب الجمع، أو التثنية في السياق نفسه، وكذلك العكس. ومن أمثلة ذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ البقرة: ٧.

فقد جاءت لفظة ﴿ سَمْعِهِمْ ﴾ مفردةً بين جَمعَين: ﴿ قُلُوبِهِمْ ﴾ و﴿ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾، وهي بذلك تشكل في نسق الآية الكريمة تحوُّلَين: أولهما عن الجمع إلى الإفراد، والثانية عن الإفراد إلى الجمع.

ومن أمثلة العدول عن الجمع إلى الإفراد قوله تَعَالَىٰ:﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ الحج: ٥ حيث وردت لفظة ﴿ طِفْلًا ﴾ مفردةً، لا بصيغة الجمع: أطفالاً الموائمة لضمير الجمع في قوله ﴿ نُخْرِجُكُمْ ﴾.

وقد يأتي العُدُولُ من صيغة الإفراد إلى التثنية، كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤.

وهذا العُدولُ بين سياقات النَّصِّ القرآنيِّ في صيغ الإفراد والتثنية والجمع يهدُفُ إلى أمور لعل من أهمها:

١ - إثراء الدلالات البلاغية والجمالية المتولدة عن التحول من أسلوب إلى آخر.

٢ - إثبات إعجاز القرآن الكريم وتميزه في أسلوبه وتراكيبه.

وهذا العدول والتحول في السياق القرآني يفاجئ المتلقي، ويثير دهشته؛ لخروجه عن النسق المتوقع لديه من اطراد السياق على نمطٍ واحدٍ من المطابقة والمماثلة، مما يدعو المتلقي إلى البحث عن أسرار ذلك العدول ودلالاته البلاغية.

ويحاول هذا البحثُ الوقوفَ على صور تحولات البنية في عدد المخاطبين وأثرها البلاغي في التعبير القرآني، وهي ظاهرة تبرز وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني، وتدلل على ما وهب المولى لِلُغَةِ التَّنـزِيل من إمكاناتٍ عديدةٍ وقدراتٍ فائقةٍ في تصريف القول.

**فرضية الدراسة:**

تفترض الدراسةُ عدة أمور من أهمها:

١ - أن في تحوُّلات البنية في عددِ المخاطَبين في القرآن الكريم قِيَماً أسلوبيةً كفيلةً بالنفاذ إلى ذهن المخاطَب وإثارته، وكفيلةً ببيان وجهٍ من وجوه إعجاز القرآن الكريم في أسلوبه وتعبيره.

٢ - كما تفترض الدراسة أن البحث في تحولات البنية في عدد المخاطبين لا يكتفي بالتعليلات اللغوية، بل يعمد إلى سبْر أغوار النّصِّ القرآني، والوقوف على أسراره البلاغية ونكاته البيانية التي تختفي وراء هذا الأسلوب.

وبالرغم من بلاغة العرب في أساليب لغتهم فإنّ لهذه الظاهرة في القرآن الكريم دلالات فنية أبعد ونكات بلاغية أغزر وأوفر تبلغ به حد الإعجاز.

وهو ما يحاول هذا البحث الكشف عنه والوقوف عند قيمه الفنية والأسلوبية.

**الدراسات السابقة:**

هذا الموضوع - حسب علمي- لم يحظ بدراسَةٍ مستقلَّةٍ تلم متفرِّقَه، وتقفُ على أسراره، وتتناول صوره وأشكاله.

وقد وقفتُ على دراساتٍ تناولتْ ألفاظ الإفراد والتثنية والجمع من زوايا مختلفة، ويأتي من أهمها:

- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ -دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، للدكتور محمد الأمين الخضري. وهي دراسة علمية جادة، تتناول وضع المفرد موضعَ الجمع وعكسه، وتناوب الجموع مواقعها، وتناسق الصيغ في مشتبه النظم.
- من أسرار النظم في الإفراد والتثنية والجمع، للدكتور عبد الله محمد هنداوي. وهي دراسة اشتملت على تسعة فصول، تناول في الفصول الثلاثة الأخيرة العدولَ بين هذه الصيغ. وهي دراسة كان لها فضل إثارة الموضوع دون التعمق في دراسته دراسة سياقية متخصصة.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، للدكتور حسن طبل، وقد أشار الباحث إلى الالتفات بين صيغ العدد، وتناولها تناولاً سريعاً وخاطفا، ووقف مع بعض أمثلتها.

إضافة إلى ذلك نجد إشارات متعددة عند البلاغيين والمفسرين مبثوثة هنا وهناك، للعدول بين صيغ ألفاظ "الإفراد والتثنية والجمع" في القرآن الكريم، غير أن إيرادهم لتلك الأمثلة لم يكن في الغالب من أجل تحليلها، والوقوف على أسرارها

البلاغية والدلالية في سياقاتها التي وردت فيها، بل من أجل التمثيل بها لظاهرة الالتفات، دون التعمق في دراستها دراسة تحليلية سياقية.

ولا شك أن هذه الدراسات كانت بمثابة إضاءات استرشدت بها في دراستي وكان لها فضل السبق في إثارة الموضوع كما كانت حافزاً لاستثمار الجهد في استكناه أبعاد النّص القرآني وسبر أغواره.

وأشير هنا إلى أنّ تحولات البنية في أعداد المخاطبين من الظواهر الأسلوبية التي تتسع فيها الاحتمالات وتتنوع فيها الأسرار وليس بوسع أحد أن يقف على كل أسرار النصّ القرآني وقد قال عبد الله التستري - رحمه الله -: "لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودع الله في كتابه؛ لأنه كلام الله، وكلامه صفته، وكما أنه ليس لله نهاية فكذلك لا نهاية لفهم كلامه... وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله على قلبه، وكلام الله غير مخلوق، ولا يبلغ إلى نهاية فهمه فهوم محدثة مخلوقة"[1].

ولعل ما سبق دفعني إلى دراسة هذا الموضوع دراسة متعمقة، تستكشف أبعاد هذه الظاهرة، وتستجلي أسرارها البلاغية، وتجمع أقسام الموضوع.

وأشير هنا إلى أن إشارات البلاغيين والمفسرين المشار إليها آنفاً تدخل ضمن ما أسماه علماء البلاغة قديماً بـــ"الالتفات"، وهو مصطلح قصد منه البلاغيون: المخالفةَ بين الضمائر: الغيبة والخطاب والتكلم، غير أني آثرت مصطلح "العدول"؛ لما فيه من سعةٍ وشمولٍ لكل أنواع التحولات الحادثة في السياق القرآني.

والعدول في السياق القرآني ظاهرة بارزة تشمل كل مظاهر التحولات في الضمائر والأفعال والحروف والتراكيب والعدد وغير ذلك.

وما يعنينا في هذا البحث هو: العُدُولُ بَينَ صِيَغِ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ على

وجه الخصوص، وهو موضوع جدير بالدراسة والبحث وتصنيف صوره، وتحليلها واستنباط الأسرار البلاغية من ذلك التحول.

**منهج الدراسة:**

إن الهدف من الدراسة يحدد المنهج الذي ستقوم عليه، فلما كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على أسرار العدول في تحولات البنية في عدد المخاطبين كان لزاماً على الباحث أن يعمد إلى المنهج البلاغي التحليلي القائم على التذوق الجمالي للنص القرآني.

## التمهيد

**أولا: مفهوم العدول:**

في الموروث البلاغي والنقدي عددٌ من المصطلحاتِ التي تدلُّ على ظاهرة "التحول الأسلوبي" الذي نودُّ في هذا البحث رصد أحد معالمه واستجلاءَ دقائقِه البيانيةِ، وجمالياته الفنية.

ومن تلك المصطلحات: "الالتفات" و"العدول" و"الانصراف" و"الصّرْف" و"الاعتراض" و"مخالفة ظاهر اللفظ معناه" و"خطاب التلون" و"شجاعة العربية"، و"تلوين الخطاب"، و"التوسع"(٢).

وهذه الوحداتُ المصطلحية التي قدَّمتْها البلاغةُ العربيةُ لِمفهوم التحوُّل الأسلوبيِّ جاء تعددها لتنوع التراكيب وتعدد وجوه بنائها واختلاف سوابقها وسياقاتها، وهو أمر طبعي في المصطلحات الأسلوبية وقد خضع انبثاقُها لقانونِ صيرورة العِلم، وأثَّر في هذا الانبثاقِ عواملُ عِدَّةٌ(٣).

ولقد آثرتُ مصطلحَ "العُدُول" عنواناً لظاهرة التحول الأسلوبي في بنية عدد المخاطبين في القرآن الكريم؛ لشيوعه، وكثرة تردده في الموروث البلاغي القديم.

ومن يتأمَّلْ في المادةِ اللغويَّةِ لكلمة "العُدُولِ" يَجِدْ ما يدعمُ الإيثار له في هذا البحث؛ ففي كتاب العين: "العدلُ: أن تعدِلَ الشيء عن وِجهَتِه فتُمِيلَهُ..، وَعَدلتُ الشَّيءَ: أقمتُه حتى اعتَدَلَ"(٤).

وفي المحكم: "عَدَلَ عَن الشَّيءِ يَعدِلُ عَدلاً وعُدُولاً: حَادَ..، وعَدَلَ إِلَيهِ عُدُولاً: رَجَعَ"(٥).

هذا المعنى اللغوي لكلمة "العدول" يظهر في المفهوم الاصطلاحي الذي استقرَّ عليه الدرسُ البلاغي، ذلك أنَّ هناك شبهَ اتفاق على أنَّ في "العدول" معنى الخروج، أو التحول عن المألوف، ونقل الكلام من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ آخرَ مطلقاً، هذا الانتقال له أثره الفني والجمالي في النص الأدبي. فالصياغة المعدول عنها تمثِّلُ اللغة في مستواها القياسي، بينما تمثِّلُ الصياغةُ المعدولُ إليها اللغةَ في مستواها البلاغي، ولعلَّ هذا ما جعل الدكتور تمام حسان يؤكد أن الالتزام بـــ"أصل اللغة" يعد أصولياً يعتمد على القرائن، وربما لدواعٍ أدبيةٍ وذوقيةٍ ونفسيةٍ؛ لإحداث تأثيرٍ معيَّنٍ يعدل عن الأصل، فيصير أسلوباً أدبياً ذا تأثير، وهو عدولٌ مقبولٌ مستحبٌّ"(٦). وهذا يؤكد أن التواصل يوظفُ مستويين من اللغة: "أحدهما يمكن أن نطلقَ عليه المستوى العاديَّ أو المستوى النمطيَّ، والآخر يمكن أن نسمِّيه المستوى الفنيَّ أو اللغةَ الفنيَّةَ"(٧).

فالتواصل العاديُّ يستخدم المستوى القياسي المألوف، وهو النمط الجاري على السنن المألوفة. أمّا التواصل الراقي فيستعمل المستوى الفنيَّ الإبداعيَّ الذي يعتمد على عدول الكلام عن هذا القياس أو تجاوزه.

وفي التراث العربي نجد النحاة واللغويين يقيمون مباحثَهم في الدرجة الأولى على رعاية المستوى القياسي؛ رعايةً للأصل، بينما نجد البلاغيين والأدباءَ يُعلُونَ من اتجاهٍ آخرَ، حيث يقيمون مباحثهم وإيداعاتِهم على أساسِ تجاوزِ هذه المثالية، والعدولِ عنها.

ودراسة المستوى الفنيِّ والإبداعيِّ عند البلاغيين والأدباء لا يعني أنَّهم كانوا يُغفِلُون المستوى المثاليَّ، بل إن هذا المستوى لم يغِب عن أذهانهم لحظةً واحدةً؛ ذلك أنهم جعلوا منه معيارا يظهر به العدول إلى المستوى البلاغي، يقيسون عليه مقدار هذا العدول، ومن هنا كان وعيهم به وحرصهم على تبعيته والتنبيه عليه[٨]؛ لذلك يمكن القول إنّ البلاغيين والأدباء يبحثون عن البلاغة (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) سواء أكانت جارية على الاستعمال الأصلي للأساليب كما هي في ظاهر الوضع اللغوي أم معدول بها عنه لأغراض تقتضيها المطابقة أيضا.

وفي التمييز بين المستوَيَيْنِ المذكورَينِ ما يدعُمُ ظاهرةَ التحول الأسلوبيِّ بوصفه عدولاً اختيارياً، أو استثماراً وتوظيفاً للطاقات الإبداعية الكامنة في اللغة، وليس كما يصور بأنّه تجاوز للقياس، أو انتهاك متعمد لقانون اللغة[٩]. أو كما يوصف بأنّه انحرافٌ وفضيحةٌ وشذوذٌ للمثالية، وكسرٌ وعصيانٌ وخرقٌ للسنن المتبعة[١٠].

وغايةُ ما في هذه الأشكال البلاغية أو الأساليب الأدبية إنما هو إيثارُ نسَقٍ على آخر، أو ميلٌ إلى صيغةٍ على حسابِ أخرى؛ لدواعٍ بلاغيَّةٍ أو أسلوبيَّةٍ تمنح الكلامَ جمالاً، وتدعمُه بِطاقةٍ إيحائيَّةٍ مُفعَمَةٍ بالحيوية والإبداع. ومِن ثَـمَّ فإنَّ العُدُولَ هو: "مُـجَاوزةُ السُّنَنِ المألوفةِ بينَ الناسِ في محاوراتِهم، وضروبِ مُعاملاتِـهم؛ لتحقيقِ سِـمَـةٍ جماليةٍ في القولِ، تُـمتِعُ القارئَ، وتُطرِبُ السامعَ، وبها يصيرُ نصاً

أدبياً."[١١]، ومصطلحُ العدول بمفهومه السابق من شأنه أن يمنحَنَا مفهوماً عن الالتفات أوسعَ من الدائرة التي حَصَرَها بعضُ البلاغيين في المخالفة بين الضمائر[١٢].

وكان ابنُ الأثير(ت ٦٣٧هـ) أوّلَ مَن وسَّع دائرة الالتفات عندما قَسَّمَه إلى ثلاثةِ أقسامٍ، مخالفاً بذلك نهج البلاغيين المتقدمين وهذه الأقسام هي:

١ - الرجوع عن الغيبة إلى الخطاب، وعن الخطاب إلى الغيبة.

٢ - الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر.

٣ - الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي[١٣].

وزاد عليه قسما رابعا في كتابه الجامع الكبير وهو:

٤ - الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع ومن خطاب الجمع إلى خطاب الواحد[١٤]. وهو ما تحاول هذه الدراسة إماطة اللثام عن أسراره الأسلوبية ونكاته البيانية.

وقد استَثمَرَ هذه الرؤيةَ يحيى بنُ حمزةَ العلويُّ (ت٧٤٩هـ)، فمنح الالتفاتَ مفهوماً أوسعَ ليشمل كل مغايرة في الأسلوب، وَحَدَّهُ بقوله: "العُدُولُ من أسلوبٍ في الكلامِ إلى أسلوبٍ آخرَ مُخالِفٍ للأوَّلِ"[١٥].

وهذا التعريف يوسع دائرة الالتفات ويجعل مفهومه يقوم على فكرة المغايرة بين أسلوب وأسلوب وبين لفظ ولفظ في أداء المعاني. ثم بيَّن السّر في إيثاره هذا التعريفَ بقوله: "وهذا أحسنُ مِن قولنا: هو العدولُ من غَيبةٍ إلى خطابٍ، ومن خطابٍ إلى غَيبةٍ؛ لأن الأول يعم سائرَ الالتفاتاتِ كلِّها، والحدُّ الثاني إنما هو مقصورٌ على الغَيبة والخطاب، لا غير"[١٦].

وهذا ما ذهب إليه بعضُ البلاغيين المتأخرين عندما عرَّفُوا الالتفات بأنّه: "نقلُ الكلامِ من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مطلقاً"(١٧).

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث أن للالتفات مفهوماً خاصاً يتمثل في المخالفة بين ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، ومفهوماً عاماً يتمثل في العدول من أسلوب إلى آخر مطلقا، وهذا المفهوم العام يشكل ظاهرة تتميز بها هذه اللغة بما تملكه من طاقات إبداعية وجمالية، وقد أشار ابن جنّي ـ رحمه الله ـ إلى جمال هذه الظاهرة بقوله:"وكلام العرب كثير الانحرافات ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنّيه"(١٨).

وكان ابن جنّي أولّ من سمّى الالتفات بـ" شجاعة العربية"(١٩)، وتبعه ابن الأثير معللا هذه التسمية بقوله: "وإنّما سمي بذلك؛ لأنّ شجاعة العربية هي الإقدام، وذلك؛ لأنّ الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده سواه. وكذلك هذا الالتفات في الكلام. فإنّ اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات"(٢٠).

ولا شكّ أنّ المساواة بين الالتفات ـ بمفهومه الخاص ـ وشجاعة العربية ليست دقيقة؛ لأن الالتفات ليس سوى صورة واحدة في جنس أعم وأشمل وهو شجاعة العربية وهي دائرة واسعة تشمل كل صور التحول الأسلوبي، فإذا كان الالتفات يحمل صفات هذا الجنس و سماته فإنّ هناك أنواعا أخرى تقاسمه هذه السمات، وهذا ما أشار إليه نجم الدين الحلبي بقوله: "هذا الباب أول من سماه من علماء البيان بهذه التسمية أبو الفتح بن جنّي، وصاحب الجامع الكبير نقله عنه، ثم تداوله الناس بعد ذلك. وهو عبارة عن أنواع شتى من البديع، والمقصود به إظهار ما دار بين

العرب في لغاتهم الفصيحة عند النطق بها من تقديم معنى أو تأخيره، أو تثنية جمع أو جمع (تثنية)، أو انتقال في استرسال الكلام من غيبة إلى حضور، أو من حضور إلى غيبة، أو مراعاة المعنى أو عكسه"[٢١].

ويقدم ضياء الدين الحلبي تفسيرا لتسمية الالتفات بشجاعة العربية يتوافق تماما مع رؤيته لمفهوم الالتفات العام الذي سبقت الإشارة إليه وذلك في قوله: "وإنّما سمي شجاعة العربية؛ لأنّه لما كان كلاما فيه قوّة يتصرف بها في المخاطبات من غيبة إلى حضور، ومن حضور إلى غيبة، ومن تثنية إلى جمع ومن جمع إلى تثنية، وتقديم وتأخير... ومع ذلك كله لا يخرج عن حد الفصاحة والبلاغة، ولا ينسبه إلى خلل ولا تقصير في استيفاء المعاني، صار في نفسه شجاعة بالنسبة إلى العربية، تشبيها بالرجل الذي تكون فيه شجاعة تحمله في الحرب على التقديم والتأخير، والقرب والبعد، والإقبال والإدبار... فحسنت تسمية الكلام المحتوي على ما قدمناه من التقسيم الذي شرحناه بهذه المناسبة؛ لأنّ الشجاعة في مثل هذا الكلام تحمله على الجولان في جوانب المعاني كيف شاء"[٢٢].

ولا شكّ أن تفسير شجاعة العربية عند الحلبي قد أخذ بعدا معرفيا أكثر تحديدا منه لدى ابن الأثير؛ فنحن أمام كلام يوصف بأنّ فيه قوّة وجسارة تمكنه من التصرف في أشكال مختلفة من الأساليب يشملها جميعا العدول والتحول الأسلوبي في الكلام من حالة إلى أخرى مطلقا، وقوّة لغة المتكلم هنا تسمح له بالحركة والانزياح في جوانب المعاني كيف شاء، ونحن هنا "بإزاء وصف يربط بين القوة وحرية الحركة في عالم المعنى ومرونتها، تلك القوّة التي تشكل ركنا في ثنائية اللغة لدى المشتغلين بعلم الدلالة"[٢٣].

**ثانيا: العدول في تحولات عدد المخاطبين:**

في التراث البلاغي إشارات متعددة إلى ظاهرة العدول بين عدد المخاطبين، وكان يشار إليها في بداية تلمس الظاهرة بمصطلحات أخرى. فأبو عبيدة (ت٢١٠ هـ) يشير إلى هذه الظاهرة تحت مصطلح المجاز ومن ذلك قوله: ((ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جماع منه ووقع معنى الواحد على الجميع قوله تعالى: (يخرجكم طفلا) في موضع أطفال... ومن مجاز ما جاء من لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) في موضع ظهراء))[٢٤].

وتناول ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) بعض الإشارات لهذه الظاهرة تحت مصطلح المجاز وفي ذلك يقول: ((وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين... وبكل هذه المذاهب نزل القرآن))[٢٥]. وسماها (ابن وهب الكاتب) بالصّرف، فقال: ((وأمّا الصّرف فإنّهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب ومن الواحد إلى الجماعة))[٢٦]. وتناول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عددًا كبيرًا من شواهد ظاهرة العدول بين عدد المخاطبين ووقف على أسرارها ومكنوناتها البلاغية[٢٧] دون أن يشير إلى اسم هذه الظاهرة.

ويُعَدُّ ابنُ الأثير – بحَسبَ عِلمِي – أولَ مَن فصّل الحديث في ظاهرة العُدولِ في تحولاتِ عدَدِ المخاطبين، وذلك عندما أشارَ إلى أنَّ من أقسام الالتفات ((الرجوعَ من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، ومن خطاب الجمع إلى خطاب الواحد))[٢٨]. وقد أدرك السبكيُّ طَرَفاً من العلاقة بين ظاهرةِ الالتفات وظاهرةِ العدول بين عدد

المخاطبين بقوله: ((وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لغيره، وهو أقرب شيء للالتفات المشهور؛ لمشابهته له في الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر، وفي انقسامه إلى ستة أقسام))[٢٩].

وَتَوَقُّفُ السبكيِّ عند ملاحظة المشابهة الشكلية بين ظاهرةِ تحولات الضمائر: (الخطاب - الغيبة - التكلم) التي يُنتَقَلُ فِيها بين أَحَدِ الأساليبِ الثلاثةِ إلى آخرَ، وتَنقَسِمُ إلى ستَّة أقسامٍ، وبَينَ ظاهرةِ تحوُّلاتِ العددِ المشارِ إليها آنفاً التي تشبه تحولاتِ الضمائر في قسمتها إلى ستةِ أقسامٍ، ملمح دقيق يَستَحِقُّ التَّقدير، وإلى هذا الرأي ذهبَ الزركشيُّ (ت٧٩٤هـ)، ورأى أنَّ مما يَقْرُبُ من الالتفاتِ التحوُّلَ فِي مجالِ العَدَد، ثم تَتبَّع أقسامَه الستةَ فقال هي: (الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين، والانتقال من خطاب الواحد لخطاب الجمع، ومن الاثنين إلى الواحد، ومن الاثنين إلى الجمع، ومن الجمع إلى الواحد، ومن الجمع إلى التثنية)[٣٠].

**ثالثاً: وظيفة العدول:**

تنويعُ الأسلوبِ وتَلوِينُ الخطاب أمارةٌ تُبرِزُ مدى بلاغةِ المبدع وثراء لغته، وهو تنويع يقوم على اختيار واع بين الإمكانات التي تتيحها اللغة للمتكلم والمعنى الذي يجول في خاطره وهي ظاهرة تكشف عن شحنات اللغة التأثيرية والدلالية، وإلى هذا أشار الزمخشريُّ بقوله: ((إن الكلام إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ كان ذلك أحسنَ تطريةً لنشاطِ السامع، وإيقاظاً للإصغاءِ إليه من إجرائه على أسلوبٍ واحدٍ، وتختص مواقعُه بفوائد))[٣١].

والزمخشريُّ في هذا النص يؤكد أن التحولَ الأسلوبيَّ في البلاغة العربية يسعى إلى تحقيق فائدتين: إحداهما عامةٌ في كل تحوُّلٍ أسلوبيٍّ، وهي إمتاعُ المتلقّي وجذبُ

انتباهِه، والأخرى خاصةٌ تتمثل فيما يُوحيه كلُّ تحولٍ من إيحاءاتٍ ودلالاتٍ خاصة عبر عنها بقوله: ((وتختص مواقعُه بفوائد))[٣٢].

ورغم ما سبق إليه الزمخشريُّ من بيان وظيفة التحول الأسلوبي، واختصاصِ كلِّ صورةٍ منه بفوائدَ تُستنبَطُ من السياق نجد ضياءَ الدين ابن الأثير يتحامل عليه، وينتقده - واهماً – أنه حصر وظيفةَ التحولِ الأسلوبي عند مجردِ إثارته للمتلقي، قائلاً عنه: ((إذا لم يكن إلا تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه فإن ذلك دليلٌ على أن السامع يَـمَلُّ من أسلوبٍ واحدٍ، فينقل إلى غيره؛ لِيَجِدَ نشاطاً للاستماع. وهذا قدحٌ في الكلام، لا وصف له. ولو سلَّمنا إلى الزمخشريِّ ما ذهب إليه لكان إنما يوجد ذلك في الكلام المطوَّل، ونحن نرى الأمر بخلافِ ذلك))[٣٣].

إنّ بيانَ وظيفة التحول الأسلوبي عند ابن الأثير تتبدّى في قوله: ((إن الغرض الموجبَ لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرةٍ واحدةٍ، وإنما هو مقصورٌ على الغاية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعب شُعَباً كثيرةً لا تنحصر، وإنما يؤتَى بها على حسابِ الموضع الذي ترد فيه))[٣٤]. كما أنه يؤكد هذه الوظيفةَ في موضعٍ آخرَ بقوله: ((اعلم، أيُّها الـمُتَوَشِّحُ لِمعرفة علم البيان أنَّ العدولَ عن صيغة من الألفاظ إلى صيغةٍ أخرى لا يكون إلا لنوعِ خصوصيةٍ اقتضت ذلك، وهو لا يتوخَّاه في كلامه إلا العارفُ برموز الفصاحة والبلاغة))[٣٥].

ولا شكّ أنّ هذه الرؤية تتَّفقُ تماماً مع ما ذهب إليه الزمخشري، حين قال: ((وقد تختص مواقعه بفوائد))[٣٦].

ويدرك من له أدنى تأمل أن ابنَ الأثير جاوز حدَّ الإنصاف في نقده السابق للزمخشريِّ، ولم يشر إلى ما ذهب إليه الزمخشري من الأسرار البلاغية الخاصّة التي

يختص بها كل عدول بحسب موقعه وسياقه.

ولا شكَّ أنَّ للعدول وظيفة عامة تتمثل في إمتاع المتلقي وإثارته، فالكلام إذا انتقل من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ كان أدعَى للقبول عند السامع، وأحسنَ تطريةً لنشاطه، وأرجى أملاً لاستدرار إصغائه.

ووظيفة خاصّة تتمثل في الأسرار الدقيقة، واللطائف البلاغيَّة التي يصل إليها المرء بعد فضلِ تأمُّلٍ وإمعانِ نظرٍ، وهي تختلف ((باختلاف محاله ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم))[٣٧].

## العدول بين صيغ الإفراد والتثنية

يمثل بناء العبارة في النّص القرآني على العدول من أسلوب إلى أسلوب جانبا كبيرا من تلوين الخطاب في النظم القرآني ويتناول هذا المبحث دراسة العدول في العبارة بين صيغ الإفراد والتثنية، محاولين أن نستجليَ بعضَ ما يومض فيها من صورِ التحول الأسلوبي مستأنسينَ – حين تناول تلك الصور – بقرائنها السياقية من جهةٍ، وبتوجيه البلاغيين والمفسرين لها من جهةٍ أخرى.

### العدول عن المفرد إلى المثنى

من أمثلة العدول الأسلوبي عن المفرد إلى المثنى قوله تعَالَىٰ:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ المائدة: ٦٤.

إذ إن موضع العدول هو في قوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ بعد أن ذكرت مفردة على لسان اليهود ولم يأت السياق "بل يده مبسوطة" لنفي الغلّ عنها.

ووصف "اليد" بـ"الغل" كناية عن البخل في العطاء؛ لأن العرب يجعلون العطاء معَبَّراً عنه باليد، ويجعلون بسط اليد استعارةً للبذل والكرم، ومن هنا فإن اليهود لما قالوا: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ كنايةً عن نسبة البخل إلى الله -تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً- أجيبوا بنقض كلامهم وفق مرادهم -أي بطريق الكناية-، فقيل: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ بتثنية اليد؛ ليكون رد قولهم وإنكاره أبلغ في إثبات سعة فضل الله تعالى. فذكر اليد هنا بطريق التثنية إنما جاء لزيادة المبالغة في الجود(٣٨).

وفيها أيضاً مخالفة لاستعمال اليد في النعمة والبذل في جانب المخلوقين؛ لأن اليد مع المخلوقين تأتي مفردةً، كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ الإسراء: ٢٩.

وعلى هذا النمط استَعمَلَتِ اليهودُ "اليدَ" في جانب الله، فحينما ردَّ الله مقالةَ اليهود خالف طريقة استعمال "اليد"، وجاءت بالتثنية ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾؛ للتأكيد على عدم مشابهته لخلقه.

ثُـمَّ إن في جرس لفظ التثنية ﴿يَدَاهُ ﴾ وما يوحيه إشباعُ حرفِ المدِّ لَدلالةً على دوام البسط، وكثرة العطاء، وعدم انقطاعه ليلاً أو نهاراً.

واليد في حال الاستعارة للجود والكرم لا يقصد بها مفردا، ولا عددا؛ فالتثنية هنا مستعملة في مطلق التكرير للمبالغة كما في قول الشاعر:

جَادَ الحِمَى بَسطُ اليَدَينِ بِوَابلٍ شَكَرَتْ نَدَاهُ تِلاعُهُ وَوِهَادُهُ[٣٩]

ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ ﴾ النساء: ١٣٥.

حيث جاء الضمير بصيغة التثنية في قوله: ﴿ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ ﴾، وكان المتوقع من السياق أن يقال: (فالله أولى به)؛ لأنه يحيل إلى اسم ﴿ يَكُنْ ﴾ وهو المشهود عليه، و"في الكلام إضمار، وهو اسم كان، أي إن يكن الطالب، أو المشهود عليه غنياً فلا يراعى لغناه ولا يخاف منه، وإن يكن فقيراً فلا يراعى إشفاقاً عليه؛ ﴿ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ ﴾، أي فيما اختار لهما من فقر وغنى"[٤٠]. والمتأمل يلحظ أنّ استعمال ﴿ أَوِ ﴾ في الكلام يدل على رجوع الكلام بعد العطف إلى شيء واحد بخلاف الواو.

قال الزمخشري: "فإن قلت: لم ثنى الضمير في ﴿ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ ﴾ ، وكان حقه أن يوحد، لأن قوله: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾، في معنى إن يكن أحد هذين؟ قلت: قد رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾، لا إلى المذكور، فلذلك ثني ولم يفرد، وهو جنس الغني وجنس الفقير، كأنّه قيل: فالله أولى بجنسي الغني والفقير، أي بالأغنياء والفقراء"[٤١] ولا يخلو هذا العدول عن الإفراد إلى التثنية من فائدة، وهي تعميم الأولوية، ودفع توهم اختصاصها بواحد[٤٢].

ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾ يونس: ٧٨.

ذلك أنّ موضع الالتفات في قوله تعالى: ﴿ لَكُمَا ﴾ في الموضعين، وقد عدل فيها

إلى لفظ المثنى بعد أن سبق بخطاب المفرد في قوله: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا﴾ وكان السياق المتوقع أن يكون ((لك)) على صيغة المفرد، ولكنه عدل عن ذلك إلى المثنى فما سرُّ هذا العدول؟

السرُّ في ذلك – والله أعلم – أنَّ الكبرياء التي كان يخشى منها فرعونُ شاملةٌ لموسى وأخيه هارون عليهما السلام، فلما كان تصديق أحدهما مستلزماً تصديقَ الآخر؛ لاتحاد دعوتهما تَمَّ العدول إلى المثنى.

وقد جعل فرعون الكبرياء لموسى ولأخيه بناءً على اعتقاده في أن موسى – عليه السلام- لم يأت بالرسالة لأمر ديني، وإنما جاء بها لأمر دنيوي، وهو العلو والكبر.

وكون الرسالة لأمرٍ دنيويٍّ بناءً على اعتقاد فرعون المستقر في نفسه، وهذا الأمر -وهو العلو والكبرياء- لا يخص موسى وحدَه، وإنَّما يشمله هو وقومَه، وفي مقدمتهم أخوه، فهو يعتقد أن الغرض من الرسالة قلبُ حال بني إسرائيل من العبودية إلى الرفعة والعلو والكبرياء، وهذا لا يجعل العلو أو الكبرياء يختص بموسى وحده.

هذا فضلاً عن أن سياق الآيات من أول القصة هو في وصف آل فرعون بالاستكبار والإجرام ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ يونس: ٧٥ فهم يرون أن سر المجيء بالرسالة هو الاستكبار، ومن ثَـمَّ فإنهم يتصورون أن غيرهم لا يأتي إلا بما هم عليه، أي أنّهم يرون غيرهم بمنظورهم وبما استقر في نفوسهم، في حين كان إسناد المجيء إلى موسى عليه السلام خاصة؛ لكونه هو المقصودَ بالرسالة، والمبلِّغَ عن شرع الله تحديداً.

وهذا ما أشار إليه الإمام أبو السعود بقوله: ((وتثنية الضمير في هذين الموضعين بعد إفراده فيما تقدم من المقامين باعتبار شمول الكبرياء لهما عليهما السلام، واستلزام التصديق لأحدهما التصديقَ للآخر، وأما اللفت والمجيء له فحين كان من خصائص صاحب الشريعة أسند إلى موسى عليه السلام خاصة))[٤٣].

وفي قوله تعالى في سياق الحديث عن موسى وهارون عليهما السلام: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يونس: ٨٨ – ٨٩ حيث نجد موضع العدول في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ بإسناد الدعوة إلى ضمير المخاطَبَين في قوله ﴿ دَّعْوَتُكُمَا ﴾ على الرغم من أن الداعي هو موسى عليه السلام وحده، كما نص عليه المولى بقوله: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ ﴾ فعدل بذلك عن الإفراد إلى التثنية.

والتساؤل الذي يتبادر إلى ذهن المتلقي مؤداه هو كيف نسبت الإجابة إلى الاثنين، والدعاء إنما كان من واحد هو سيدنا موسى عليه السلام؟

والإجابة عن هذا التساؤل نقف عليها عند إدراكنا لنكتة العدول؛ إذ ذهب عددٌ من المفسرين إلى أن موسى عليه السلام كان يدعو، وهارون كان يؤمِّن؛ لذلك تم العدول إلى التثنية، فقال تبارك وتعالى: ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ ؛ ذلك أنّ من يقول عند سماع دعاء الداعي: آمين، يكون قد شاركَه الدعاء؛ لأن قولَ "آمين" معناه: استَجِبْ؛ فهو سائلٌ، كما أنَّ الداعي سائلٌ بالأصالة[٤٤].

وإذا كنا لَـم نَرَ ذكرَ دعاء هارون صراحةً، بل لم يأتِ النصُّ القرآنيُّ حتى على تأمينه على دعاء أخيه موسى عليه السلام، فذلك لأن أثر هارون في الرسالة في سورة يونس قليل، حيث لَم يظهر له أثر في تغير حال بني إسرائيل كما ظهر جليا في سورتي الأعراف وطه، ومن هنا طوي ذكر هارون سواء في الدعاء أو التأمين عليه.

وذهب بعضهم إلى أن كلمة ﴿دَّعۡوَتُكُمَا﴾ أضيفت إلى ضمير التثنية المخاطب به موسى وهارون عليهما السلام على الرغم من أنّ الداعي هو موسى عليه السلام وحده؛ لأن هارون عليه السلام كان مواطئاً له، وقائلاً بمثل قوله؛ لأن دعوتهما واحدة(٤٥).

**العدول عن المثنى إلى المفرد**

يأتي أسلوب العدول من لفظ التثنية إلى المفرد لأسرار بيانية تدرَكُ من خلال سياق النص القرآنيِّ، ومن أمثلة هذا النوع من العدول قوله تَعَالَىٰ:﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ التوبة: ٦٢.

إذ إنّ موضع العدول في قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ بالإفراد، وهو عدول عمَّا تقدم من السياق الدَّالِّ على التثنية في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ ﴾، فلماذا عدل إلى الضمير المفرد العائد على الاثنين لفظ ((اللهُ وَرَسُولُهُ))، وكان المتوقع من السياق أن يقال: ((أَن يُرضُوهُمَا))..وقد ذهبَ بعضُ المفسرين إلى أنّ نكتة العدول تكمن في التأكيد على توحد "الرِّضَائين"؛ذلك أن إرضاء النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفكّ عن إرضاء الله تعالى وهو تابع لإرضاء الله، وحصول المخالفة بينهما ممتنع (فلتلازمهما جعلا كشيء واحد فعاد إليهما الضمير المفرد)(٤٦) وفي ذلك دعم لموقف النبي صلى

الله عليه وسلم النفسي، وسلوان له فيما تحمله من أذى المشركين.

ومما يدل على عود الضمير مفرداً على الاثنين: ((اللهُ وَرَسُولُهُ)) ما جاء في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ النور: ٤٨.

وقوله تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ النور: ٥١.

حيث عدل في الآيتين الكريمتين إلى الضمير المستتر المفرد في قوله: ﴿لِيَحۡكُمَ﴾ العائد على الاثنين لفظ:﴿ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وكان مقتضى السياق أن يقال: ((لِيَحكُمَا)). ونكتة العدول أنها جاءت للدلالة على توحيد الحكمين، والإشعارِ بأنَّ ما ينطق به النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم هو ما يحكم به الله سبحانه وتعالى عينه.

وقد بيّن الثعالبي أنَّ من سنن العرب وأسرار العربية ((الجمع بين شيئين اثنين، ثم ذكر أحدهما في الكناية دون الآخر، والمراد به كلاهما معاً.))[٤٧].

وأشار الألوسي إلى علة أخرى في عدم تثنية الضمير العائد على لفظ الجلالة مع غيره، وهي أنَّه لا يجمع بين الله تعالى وغيره في ضمير تثنية، بل يجب أن يفرد بالذكر؛ تعظيماً له سبحانه، وتنـزيهاً له أن يشرك معه في اللفظ أحدٌ[٤٨].

ومن ذلك قول الله تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ طه: ٤٩ إذ نقف على موضع العدول في قوله:﴿ يَٰمُوسَىٰ ﴾؛ حيث عدل عن خطاب الاثنين في قوله: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا ﴾ إلى خطاب الواحد، فقال:﴿ يَٰمُوسَىٰ ﴾؛ حيث يلحظ أن فرعون قد وجّه الخطابَ إلى موسى وهارون عليهما السلام بالضمير المشترك في قوله﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا ﴾،

ثم عدل إلى المفرد، ووجّه النداء إلى موسى عليه السلام خاصةً؛ وذلك لعلمه بأن موسى عليه السلام هو الأصل في الرسالة، وهارون عليه السلام تابع له، ولأن موسى عليه السلام معروف في بلاط فرعون، وله سابقة اتصال بفرعون.

ويحتمل أنه حَمَلَه خبثُه ومكرُه على استدعاء كلام موسى دون كلام أخيه؛ لما عرف من فصاحة هارون والحبسة في لسان موسى عليه السلام(٤٩). فكلام فرعون لموسى عليه السلام على هذا النحو لإرادة إحراجه لما في لسانه من حبسة، يعرفها عنه فرعون منذ الصغر، ولذا وجه الخطاب إليه حتى يَعيَا في الجواب.

كما أنَّ في لفظ ﴿ رَبُّكُمَا ﴾ ما يدل على التربية التي كانت خاصةً بموسى دون هارون، قد منَّ عليه بها فرعون في موضع آخر بقوله: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ الشعراء: ١٨؛ لذا قال فرعون: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا ﴾، ولم يقل: "فمن إلهكما"؟ وفي الوقت نفسه كان فرعون يدَّعِي الربوبية، فأراد التلبيس على موسى عليه السلام؛ لتربيته له، وهذا ألصق بموسى من هارون، وكأنه أراد أن يقول لموسى: أنا ربَّيتُكَ، فأنا أولى أن أكون رباً لك، ولِمَن معك؛ ولهذا توجه بالخطاب إليه وحده.

ويمكن أن نلمح وجود علة جمالية تتعلق بالفاصلة القرآنية، فحينما جاءت آيات السورة منتهيةً بالألف اللينة جيء حينئذٍ بنداء موسى مراعاةً للفاصلة.

ومن ذلك قوله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الشعراء: ١٦، بإفراد كلمة ﴿ رَسُولُ ﴾ التي جاءت في سياقٍ آخرَ بصيغة التثنية، وذلك في قوله سبحانه: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ طه: ٤٧؛ وذلك

وفاقاً للأصل.

وموضع العدول في قوله:﴿إِنَّا رَسُولُ ﴾؛ حيث وردت لفظة ﴿رَسُولُ ﴾ مفردةً، مع أن ظاهر السياق يقتضي تثنيتها؛ لما تقدم من خطاب الاثنين في قوله:﴿ فَقُولَآ ﴾. وسرُّ هذا العدول أن لفظة ﴿رَسُولُ ﴾ من الألفاظ المشتركة؛ فهي تأتي بمعنى "المُرسَل"، وبمعنى "الرسالة"، فهي بالمعنى الأول في سورة طه؛ ولذا ثُنِّيت في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا ﴾. وبالمعنى الثاني في سورة الشعراء؛ ولذا أفردت في قوله تعالى:﴿إِنَّا رَسُولُ ﴾؛ لأنها رسالة واحدة(٥٠).

وذهب بعضُهم إلى أنّه عدل إلى المفرد: ﴿رَسُولُ ﴾؛ لأنّ موسى وهارونَ على أمر واحدٍ؛ لاتفاقهما على شريعةٍ واحدةٍ، فكأنهما رسولٌ واحدٌ(٥١).

ومن يتأمل سياقَ الآيتين الكريمتين يمكن أن يلمس سراً آخر لهذا العدول من خلال التناغم الأسلوبي بين هذا التحول والسياق الذي وردت فيه الآية الكريمة؛ حيث يلحظ أن سياق الحديث في سورة الشعراء لم يكن لسيدِنا هارون عليه السلام فيه أثرٌ كبيرٌ، بخلاف سياق الكلام في سورة طه الذي جاء طلب إشراكِه في أمر الرسالة صراحةً من سيدنا موسى عليه السلام، وذلك في قوله: ﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴾ طه: ٢٩ – ٣٢ وجاءت الموافقة صراحةً أيضاً من الله تعالى في قوله: ﴿ قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ طه: ٣٦؛ ولذلك جاءت الضمائر كلها بالتثنية في سورة طه بدءاً من قوله تعالى:﴿ ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ٤٢ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤

قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبۡهُمۡۖ قَدۡ جِئۡنَٰكَ بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكَۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ طه: ٤٢ - ٤٩ فالسياق كله قائمٌ على المشاركة بين موسى وهارون عليهما السلام بخلاف سياق سورة الشعراء الذي ليس فيه شيءٌ من ذلك.

ومن العدول عن المثنى إلى المفرد قوله تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ وَءَاوَيۡنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبۡوَةٖ ذَاتِ قَرَارٖ وَمَعِينٖ ﴾ المؤمنون: ٥٠؛ إذ إنَّ موضع العدول في قوله: ﴿ءَايَةً ﴾؛ حيث كان المتوقع من السياق أن يقال: ((آيَتين))؛ وسبب العدول إلى المفرد أنّ شأن عيسى وأمِّه واحدٌ، وكلٌ منهما صارَ آيةً بالآخر، كما أنّ الحديث هنا عن قدرة الله تعالى في تكوين عيسى عليه السلام من غير أبٍ، وإنطاقه في المهد صبياً، وفي جعل أمِّه آيةً؛ لأنَّها ولَدَت ولم يمسسها بشرٌ، فالآية لا تكون في أحدهما دون الآخر؛ ولهذا عدل إلى المفرد باعتبارهما آية واحدة[٥٢].

ومما يدل على هذه المساواة والاشتراك في كونهما آيةً واحدةً أنَّ النص القرآني يقدم عيسى عليه السلام في هذه الآية: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ ﴾ ، ويقدِّم مريَمَ في آيةٍ أخرى، هي قوله تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ الأنبياء: ٩١، فدل ذلك على أنَّ كلاً منهما - كما سبق- صار آيةً بالآخر، فناسب العدول عن المثنى إلى المفرد.

ومن العدول عن المثنى إلى المفرد قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا

وَتَرَكُوكَ قَآئِمًاۚ قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ الجمعة: ١١.

حيث إنّ موضع العدول في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾، وكان المتوقع من السياق أن يقال: ((انفَضُّوا إِلَيهِمَا))؛ كي يتناسب مع ما تقدم من التثنية في قوله: ﴿ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ﴾، ولكنه عدل إلى المفرد، وخصَّ التجارة بدليل تأنيث الضمير في قوله: ﴿ إِلَيۡهَا ﴾؛ وذلك لأن "التجارة" كانت السببَ الحقيقيَّ في انفضاضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم. عندَمَا كان يخطُبُ الجمعة، فَقَدِمَت قافلةٌ إلى المدينة، فانصرف الناس إليها، وكان من عادة أصحاب القوافل التجارية أن يضربوا الدفَّ والطبل؛ ليعلم الناس بقدومها[٥٣]، وهو من اللهو، ولكنه ليس مقصوداً لذاته، بل هو تبع للتجارة التي هي مقصدُهم.

ثم إنّ في إعادة الضمير على التجارة تأكيداً على ذم الانفضاض عن النبي صلى الله عليه وسلم، حتى لو كان هذا الانفضاض لتجارةٍ ذات منفعةٍ لهم مع الحاجة إليها، كما أنّ في تخصيص النافع بالذَّمِّ والنهي ما يدل على أنَّ ما دونه - وهو اللهو - أولى بالترك، وأدخل في الذم، فعدل عن الإشارة إليه، واكتفى بإفراد التجارة. يضاف إلى ذلك أن مجيء الآية على هذا النمط فيه تبرئةٌ لجانب الصحابة رضوان الله عليهم، ومدحٌ لهم؛ لأنهم لا يذهبون إلى اللهو، وهذا من الفطرة السوية التي تترك غير المفيد. كما أن مجيء نظم التركيب على هذا النحو ﴿ ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ يتناغم مع الآية السابقة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ﴾ الجمعة: ٩ فالحديث هنا عن "البيع"، وليس عن "اللهو" أو "اللعب"، وهذا ينسجم مع إفراد "التجارة"، والعدول إليها خاصةً.

## العدول بين صيغ الإفراد والجمع

سنتناول في هذا المبحث دراسة العدول بين صيغ الإفراد والجمع وهي إحدى صور العدول الماثلة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وهي مغايرة تمثل تحولا عما كان يتوقع المتلقي إلى شيء آخر لأغراض بلاغية وأسلوبية، وهو ما سنتبيّنه من خلال المطلبين التاليين.

### العدول عن المفرد إلى الجمع

نُمَثِّلُ له بقول الحق تبارك وتعَالَىٰ:﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ البقرة: ١٧.

إذ نقف على موضع العدول في قوله تَعَالَىٰ:﴿ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ ﴾، وكان المتوقع أن يكون السياق: ((بِنُورِهِ)) بالإفراد؛ لما تقدم من قوله: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ ﴾ ولكنه عدل إلى الجمع لِسِرٍّ بَلاغِيٍّ.

وقد تعددت آراء المفسرين والبلاغيين في تعليل العدول في هذه الآية الكريمة من المفرد إلى الجمع، فقيل إنَّه يجوز وضع ((الَّذِي)) موضع ((الَّذِينَ))، كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ التوبة: ٦٩، وإنما جاز ذلك كون ((الَّذِي)) صلةً إلى وصف كل معرفة مجملة، ولكثرة وقوعه في كلامهم. وقيل إنما وحَّد ((الَّذِي))؛ لأن المستوقد كان واحداً من جماعة تولى الإيقاد لهم، فلما ذهب ضوء ناره رجع ذلك عليهم[٥٤]. وقيل إنَّ ((الَّذِي)) أريد منه جنس المستوقِد، وليس مستوقداً بعينه، فالمنافقون لَـم يشبهوا بالمستوقد ذاته حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد، وإنَّما شبهت قصتهم بقصة المستوقد والمعنى: إنَّ قصة المنافقين كقصة الذي استوقد ناراً[٥٥].

فالعدول عن المفرد إلى ضمير الجمع في قوله: ﴿ بِنُورِهِمْ ﴾ يتناغم مع سياق الحديث عن المنافقين عامةً، وليس المقصودُ تخصيصَ واحدٍ بعينه، وهو كما يشير ابن كثير" أفصح في الكلام وأبلغ في النظام"(٥٦).

ونجد في الآية عدولاً آخر من المفرد إلى الجمع، حيث عدل عن لفظ إفراد "النور" في قوله: ﴿ بِنُورِهِمْ ﴾ إلى الجمع في قوله: ﴿ ظُلُمَٰتٍ ﴾، وسرُّ العدول إلى الجمع هو: قصد المبالغة في شدة الظلمة، وتشعب مسالكها، فكأنها لشدة كثافتها ظلماتٌ بعضُها فوق بعضٍ. وجاء تأكيد هذه الكثافة وشدتِـها بقوله: ﴿ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾.

ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْهُمْ قَآئِلُونَ ﴾ الأعراف: ٤. حيث اختلفت الإحالات في هذه الآية بين الإفراد والجمع، فجاء الإفراد في قوله: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾، ثم عدل إلى الجمع في قوله: ﴿ أَوْهُمْ قَآئِلُونَ ﴾، ولو جرى الأسلوب على نسق واحد لقيل: (أو هي قائلة)، أو كان الكلام من بدايته على الجمع، فقيل: (وكم من قريةٍ أهلكناهم فجاءهم)، ولكن الأسلوب بدأ بالإفراد والتأنيث في ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾ على معنى ﴿ وَكَم ﴾، التي تفيد الكثرة أي قرى كثيرة أهلكناها. وذهب بعض المفسرين إلى تقدير مضافٍ مع الضمير الأول، والمعنى (كم من قرية أهلكنا أهلها) ليستوي مع قوله: ﴿ أَوْهُمْ قَآئِلُونَ ﴾ (٥٧).

والذي يظهر – والله أعلم – أن هذه المغايرة بين الإفراد والجمع للمبالغة في بيان الإهلاك وإحاطته وشموله وأنّه أصاب القرى ومن فيها، وفي ذلك تخويف للمعرضين من أهل مكة، فجاء ذكر القرى أولاً، وذكر أهلها ثانياً؛ مبالغةً في التهديد لكفار مكة؛ لأن الكلام موجه إليهم، " وأُجري الضميران في قوله: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا

﴿بَأْسُنَا﴾ على الإفراد والتأنيث مراعاةً للفظ ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ ليحصل التماثل بين لفظ "المعاد" ولفظ ضميره في كلام متصل القرب، ثم أجريت ضمائر "القرية" على صيغة الجمع في الجملة المفرعة عن الأولى في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم﴾ الأعراف: ٤ - ٥؛ لحصول الفصل بين الضمير ولفظ معاده بجملةٍ فيها ضمير معاده غير لفظ "القرية"، وهو: ﴿بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ ؛ لأن ﴿بَيَٰتًا﴾ متحمل لضمير "البأس"، أي مبيتاً لهم، وانتقل منه إلى ضمير "القرية" باعتبار أهلها فقال: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم﴾. "[٥٨].

ويبدو أن تنويع الأسلوب بين الإفراد والجمع على هذا النحو قد أسهم في إحراز مناسبة قوية بين كل حدث ومتعلقه، فحيث كان الإهلاك موجهاً للقرى وأهلها كان التعبير بالإفراد والتأنيث في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ وحيث أريد التعبير عن حدث النوم – وهو المختص بالأحياء دون الجمادات – كان قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ إسناده إلى الجمع أنسب[٥٩].

ومن أمثلة هذا النوع قوله قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ۝١٢٥ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ۝١٢٦ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ النحل: ١٢٥ - ١٢٧.

ووجهُ العدول في الآيات الكريمة أن الخطاب جاء بالإفراد في قوله: ﴿ٱدْعُ ...

وَجَٰدِلۡهُم ﴾، ثم عدل إلى الجمع في قوله: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾، ثم عاد السياق إلى الإفراد في قوله:﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾، حيث نجد في إفرادِ﴿ ٱدۡعُ ... وَجَٰدِلۡهُم ... وَٱصۡبِرۡ... وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ ﴾ زيادةَ إكرامٍ وإنعامٍ وتفضيلٍ للنبي صلى الله عليه وسلم؛ ولذا خصّ بالإفراد في الأمور الحسنة، من دعوةٍ إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، والصبر، وعدم الحزنِ والضيقِ، بينما لَـم يوجَّه الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فيما يختلط فيه الـحَسَنُ بغيره في قوله:﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ ﴾ ، وهذا من زيادة التكريم من الله تعالى في خطابه له صلى الله عليه وسلم. يضاف إلى ذلك أن العقوبة لا تتأتى إلا مع القوة والغلبة، وهو ما يقتضي الجمع والكثرة التي ناسبها العدول إلى الجمع.

ونلحظ في هذه الآيات تدرجاً في بيان رُتَبِ المعاملة مع المخالفين، وترقيًا من الأسهل إلى الأشد، فمن معاملة من يَقبَلُون الدعوة ابتداءً بالوعظ والتذكير، إلى معاملةِ الذين يُجَادَلُونَ بالحجة وقوةِ المنطق، إلى معاملة الذين يُجازَونَ على أفعالهم، ويعاقَبُون عليها. ولما كان العقاب الحاصل من المشركين عاماً لجميع المسلمين، ولم يكن خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم، عدل عن ضمير الإفراد، وخوطب صلى الله عليه وسلم خطاباً عاماً له ولجميع المسلمين.

وفي الآية إيماءٌ إلى أنَّ الله سيظهر المسلمين على المشركين ويجعلهم في قبضتهم؛ فلعل بعض الذين فَتَنَهم المشركون - وهُم كُثُرٌ - يبعثهم الغيظُ على الإفراط في الانتقام والتجاوز في العقوبة، فجاء التوجيه للجميع بجواز إيقاع العقوبة بمثلها، وعدم التجاوز في ذلك، وترغيبهم في الصبر على الأذى، والإعراض عن المشركين، والعفو

عنهم، وجعل ذلك خيراً من العقوبة.

ومثل هذا العدول نجده في قوله تعَالَىٰ: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ﴾ الروم: ٤٤، ففي الجزء الأول من الآية الكريمة ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ ﴾ نلحظ أنَّه ابتُدِئَ بذكر حالِ مَن كَفَرَ، ثم قُوبِلَ بحالِ مَن عَمِلَ صالحاً، وأُفرد ضمير ﴿ كَفَرَ ﴾ مراعاةً للفظِ ﴿ مَن ﴾؛ للدلالة على أنَّه لا يضُرُّ إلا نفسَه، واقتضى حرفَ الاستعلاء ﴿ فَعَلَيۡهِ ﴾؛ دلالةً على أنَّ في "الكفر" تبعة ومشقة على الكافر. وأمَّا في الجزء الثاني من الآية: ﴿ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ﴾ فقد خُولِف فيها ما سبق، فعدل إلى الجمع في قوله: ﴿ فَلِأَنفُسِهِمۡ ﴾ بدلاً من: ((عَلى نَفسِه))، بالنظر إلى معنى (مَنْ)، وجاءت التَّعدِيَةُ بحرف اللام ﴿ فَلِأَنفُسِهِمۡ ﴾ دون ((عَلى أَنفُسِهِم))؛ للدلالة على أنَّ لِمجرُورِ اللام نفعاً وغنماً[٦٠]، كما في قوله تعَالَىٰ: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾ البقرة: ٢٨٦.

وإنما قوبِلَ: ﴿ مَن كَفَرَ ﴾ بـ ﴿ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا ﴾ بدلاً عن ((مَن آمَنَ)) للتنويه بشأن المؤمنين، وأنَّهم أهل الأعمال الصالحة التي يعم نفعها الجميعَ، ولا يقتصر نفعُها على أنفسهم فحسب.

ومن ذلك قوله تعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ سَمۡعٗا وَأَبۡصَٰرٗا وَأَفۡـِٔدَةٗ فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ الأحقاف: ٢٦.

إنّ من يتأمل آيات القرآن الكريم يلحظ أنَّ "السمع" و"البصر" و"الفؤاد" وردت في

القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعاً، جاء "السمع" فيها كلّها مفرداً في اللفظ، ومتقدِّماً في الترتيب، وجاء "البصرُ" مجموعاً في اللفظ، وتالياً في الذكر.

وما كان القرآن الكريم ليجمع بينها على هذا النحو من التفرقة والتمييز إلا لِسِرٍّ بلاغيٍّ، وقد حاول بعض المفسرين كشف الغطاء عن السرِّ في إفراد "السمع"، وجمع "الأبصار". فقيل إنَّما وحدَّ "السمع"؛ لأنَّه مصدرٌ يقع على الكثير والقليل، والمصادر لا تُجمَعُ[٦١]. وقيل: يحتمل أن يكون على حذفِ مضافٍ: أي مواضع سمعهم[٦٢].

وهذه الآراء اللغوية التي ذكرها المفسِّرُون لا مِرية فيها، ولا خلاف عليها، ولكنها لا تفسر سرَّ هذا العدول الذي جاء مطرداً في القرآن الكريم.

إنّ تفسير سرَّ هذا العدول قد تَلَمَّسَه الألوسي – رحمه الله – بدقةٍ حين ذهب إلى أنَّ مدركات السمع نوعٌ واحدٌ، و مدركات الأبصار والأفئدة مختلفة ومتعددة[٦٣]. وهذا الذي ذهب إليه الألوسي يؤكده الحسُّ، ويصدقه الواقع؛ فالسّمع لا شأن له غير الصوت، ولا معاملة له إلا معه، والصوت في واقعه شيء واحد، وإن تعددت ينابيعه، وتباينت أوصافه، وليس البصر كذلك فهو يدرك المرئيات كافةً على اختلاف هيئاتها وأشكالها. وكذلك لفؤاد تتعدد مدركاته؛ فهو يجيش بألوان من العواطف والانفعالات.

وإذا كان القرآن الكريم يذكر "السمع" بلفظ المفرد، ويقرن إليه "البصر" و"الفؤاد" بلفظ الجمع فإنَّما يشير إلى اختلاف هذه الحواس في مدركاتها؛ ذلك أنّ ذكر "السمع" مفرداً يفيد المطابقة بين لفظه وعمله في وقتٍ واحدٍ، وذكر "البصر" و"الفؤاد" بلفظ الجمع يعني المطابقة بين كل منهما، وتعدد مدركاتهما.

واختار هذا الرأي محمد رشيد رضا فقال: ((والذي أراه أن "العقول" و"الأبصار"

تتصرف في مدركات كثيرة، فكأنها صارت بذلك كثيرة، فجمعت، أما "السمع" فلا يدرك إلا شيئاً واحداً، هو الصوت، ومن ثم أُفرِد))[٦٤].

ومن صور العدول عن المفرد إلى الجمع ما نجده في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ الطلاق: ١.

إذ نجد في الآية الكريمة عدولاً في الأفعال: ﴿ طَلَّقْتُمُ...وَأَحْصُواْ ... وَٱتَّقُواْ ... لَا تُخْرِجُوهُنَّ ﴾ التي جاءت بصيغة الجمع على الرغم من أنّ الخطاب في أول الآية قد تقدم بصيغة المفرد في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾، فعدل عن خطاب المفرد إلى خطاب الجمع.

وعن سرِّ تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالخطاب، ثم العدول إلى صيغة الجمع وجوهٌ عدةٌ، ((أحدها: الاكتفاء بعلم المخاطبين بأنَّ ما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم خطابٌ لهم؛ إذ كانوا مأمورين بالاقتداء به، إلا ما خصَّ به دونهم، فخصّه بالذكر، ثم عدل بالخطاب إلى الجماعة؛ إذ كان خطابه خطاباً للجماعة. والثاني: إن تقديره: يا أيها النبيُّ! قل لأمتك: إذا طلقتم النساء...، والثالث: مجيء العدول على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الأتباع))[٦٥]؛ لأنّ في تخصيص النداء به صلى الله عليه وسلم مع عموم الخطاب لأمته تشريفاً له، وإظهاراً لجلال قدره؛ ولأنّه هو المبلغ للناس، وهو إمامهم، والمنفذ لأحكام الله فيهم[٦٦].

كما أنّ في عدم إسناد الطلاق إلى النبي صلى الله عليه وسلم إسناداً صريحاً إيماءً

بأن الطلاق لا ينبغي أن يقع منه أصلاً؛ ولذا لم يسنَد إليه في مجرد اللفظ، وهذا ينسجم مع التضييق عليه صلى الله عليه وسلم في أمر الطلاق، وهو ما يفهم من قوله تَعَالَىٰ: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ ﴾ الأحزاب: ٥٢.

وتوجيهُ الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسلوبٌ من أساليب التشريع المهتم بها، وأحكام الطلاق والعدة من الأمور التي تَسَاهَلَ فيها أهل الجاهلية؛ إذْ لم يكونوا يقيمون للنساء وزناً.

وكأنَّ في نداء النبي صلى الله عليه وسلم أولاً، ثم خطاب أمته ثانياً، وما تبع ذلك من قوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ ﴾ما يوحي بأهمية هذه الحقوق، والحرص على عدم الإضرار بالنساء، وغمط حقوقهنَّ؛ فلذلك افتتحت هذه السورة بهذا الأسلوب، وخصَّ النبي صلى الله عليه وسلم بهذا التوجيه؛ لزيادة الاهتمام بما سيق الكلام لأجله.

**العدول عن الجمع إلى الإفراد**

ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ ﴾ الحج: ١ - ٢ تعالى:.

في هذه الآية جاء فعل "الرؤية" أولاً مسنداً إلى الجمع في قوله: ﴿تَرَوۡنَهَا ﴾ ثم غاير في الأسلوب فجاء فعل "الرؤية" ثانيا مسنداً إلى المفرد في قوله ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ ﴾ على

سبيل العدول.

ولعل هذا العدولَ عن الجمع إلى الإفراد يرجع إلى اختلاف معمول الفعلين، وذلك ما أبداه صاحب الكشاف في قوله: "فإن قلت: لم قيل أولاً: "ترون"، ثم قيل: "ترى" على الإفراد؟ قلت: لأن "الرؤية" أولاً علقت بالزلزلة، فجعل الناس جميعاً رائين لها، وهي معلقة أخيراً بكون الناس على حال السكر، فلابد أن يجعل كل واحد منهم رائياً لسائرهم"(٦٧).

وذكر البقاعي نحواً من هذا في قوله: "ولما كان الناس كلهم يرون الزلزلة، ولا يرى الإنسان السكر – إلا من غيره – قال في الزلزلة: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ ، وقال في السكر: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾"(٦٨).

وذهب بعضُ المفسرين إلى أنّ العدول إنّما جاء لمجرد التفنن في الفصاحة، ورأى أنّ:"الخطاب في ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ لغير معين، وهو لكل من تتأتى منه الرؤية من الناس، فهو مساوٍ في المعنى للخطاب في قوله ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا﴾ وإنما آثر الإفراد هنا للتفنن؛ كراهيةَ إعادة الجمع"(٦٩).

ومن العدول عن الجمع إلى الإفراد قوله تَعَالَىٰ:﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ النساء: ٦٩.

حيث نلحظ العدول عن الجمع إلى المفرد في قوله تَعَالَىٰ:﴿رَفِيقًا﴾ وكان ظاهر السياق أن يأتي بصيغة الجمع، فيقال: ((رُفَقَاءَ))؛ ليتناسب مع الجمع في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

ولعل العدول إلى الإفراد جاء إمّا لأن "الرفيق" -مثل "الخليط" و"الصديق"- يكون للمفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ، وإما لإطلاق المفرد في التمييز الذي يراد به الجمع، ويحسن ذلك هنا كونه فاصلة(٧٠). وذهب بعضُهم إلى أنّ التمييزَ ﴿ رَفِيقًا ﴾ لم يجمع؛ لأن الآية في معنى التعجب، كأنه قيل: وما أحسنَ أولئك رفيقاً! فصيغة الإفراد فيها استقلاليةٌ بمعنى التعجب(٧١).

كما أن في الإفراد دلالةً على ما يكون عليه الرفقاء في الجنة من أصحاب الدرجة الواحدة من الاتحاد في جميع الأشياء؛ حتى لا ينظر أحدُهم إلى رفيقه نظرةَ حسدٍ أو غلٍّ أو حقدٍ. فهم جميعاً كأنهم شخصٌ واحدٌ، لا فرقَ فيما بينهم.

وفي قوله تعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ مريم: ٨١ – ٨٢.

وموضع العدول في قوله: ﴿عِزًّا ﴾ الذي كان يقتضي أن يكون التعبير القياسي منسجما مع الجمع الذي قبله، فيقال: ((لِيَكُونُوا لَهُم معزّين)). ولقد عدل عن الجمع إلى المفرد؛ لأن الهدف من اتخاذ جميع الآلهة واحدٌ، وهو طلب العزة، فوُحِّدَ اللفظ لينسجم مع المعنى المراد منه.

ويتكرر هذا العدول في الآية نفسها في قوله: ﴿ ضِدًّا ﴾ بلفظ المفرد، مع أنَّ أول السياق جاء بلفظ الجمع في قوله: ﴿وَيَكُونُونَ﴾ ؛ إذ كان المنتظر أن يقال: ((أضداداً))؛ ليتوافق مع ضمير الجمع، ولكنه عدل إلى المفرد فقال: ﴿ضِدًّا ﴾.

و"الضدُّ" في أصل اللغة: الشيء المنافي الذي لا يجتمع مع شيء آخر(٧٢). ووجه إطلاق "الضدِّ" في الآية -وهو مفردٌ- على "الآلهةِ" -وهي جمعٌ-؛ للدلالة على توحُّد

موقف الآلهة يوم القيامة من عداوة المشركين، والكفر بعبادتهم يوم القيامة، فكانت في حكم الواحد، فَصَحَّ بذلك إطلاق المفرد عليها.

فتوحيدُ "الضدِّ" إنّما جاء لتوحيد المعنى الذي يدورُ عليه تضادُّ هذه الآلهة للكفار الذين عبدوهم من دون الله، إذْ إنهم يتفقون على هذا التضاد، فيكونون كالشيء الواحد. وإلى هذا المعنى أشار الزمخشري بقوله: ((فإن قلتَ: لِـمَ وَحَّدَ؟ قلتُ: وَحَّدَ توحيدَ قولِه صلى الله عليه وسلم: ((وَهُم يَدٌ عَلى مَن سِوَاهُم.))؛ لاتفاق كلمتهم، وأنهم كشيءٍ واحدٍ لفرطِ تضامهم وتوافقهم))[٧٣].

كما نلحظ أن العدول إلى المفرد أسهم في اطراد الإيقاع الصوتي بين فواصل الآيات، فصيغة الإفراد ﴿ ضِدًّا ﴾ تتوازى مع فواصل الآيات السابقة عليها مثل: ﴿ عَهْدًا ﴾، ﴿ مَدًّا ﴾، ﴿ فَرْدًا ﴾، ﴿ عِزًّا ﴾ ، واللاحقة بها مثل: ﴿ أَزًّا ﴾ ، ﴿ عَدًّا ﴾، ﴿ وَفْدًا ﴾،﴿ وِرْدًا ﴾.

وفي قوله تعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ الفرقان: ٧٤.

ومنه قوله تعَالَىٰ:﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ غافر: ٦٧.

حيث إنّ موضوع العدول في قوله: ﴿طِفْلًا ﴾ جاء بلفظ المفرد، وكان المتوقع أن يأتي بلفظ الجمع ((أَطفَالاً))؛ ليتناسب مع ضمير الجمع في ﴿ يُخْرِجُكُمْ ﴾.

وَلَقَد تعدَّدَت آراء المفسِّرين في توجيه سرِّ هذا العدول عن الجمع إلى المفرد، فمنهم من رأى أنَّ الإفراد جاء للدلالة على الجنس(٧٤).

ومنهم من ذهب إلى أنّ لفظ "الطفل" ((اسمٌ يستعملُ مصدراً كالرضا والعَدل، فيَقَعُ على الواحد والجمع))(٧٥).

وهذه التعليلات اللغوية لا تكشف لنا الغطاءَ عن البعد الدلالي والسر البلاغي لهذا العدول؛ فهي لا تعدو أن تكون تخريجاً لغوياً للظاهرة، لا سبراً لِغَورها، واستِكْناهاً لِمدلولها البياني.

ولعل ابن جني -رحمه الله- كان أدقَّ تعبيراً حينَ بيّن سرَّ هذا العدول في هذه الآية الكريمة بقوله: ((وحَسُنَ لفظ الواحد هنا؛ لأنه موضعُ تصغيرٍ لشأن الإنسان، وتحقيرٍ لأمره، فلاقى به ذكر الواحد؛ لقلته عن الجماعة، ولأن معناه أيضاً: نخرج كل واحد منكم طفلاً، وقد ذكرنا نحو هذا، وهو مما إذا سئل الناس عنه قالوا: وضع الواحد موضع الجماعة، اتساعاً في اللغة، وأنسوا حفظ المعنى، ومقابلة اللفظ به، لتقوى دلالته عليه، وتنظم بالشبه إليه))(٧٦).

ونخلص إلى أنّ العدولَ إلى المفرد إنّما جاء للمواءمة بين ما في معنى الطفولة من تصغير الشأن وتقليله ومعنى القلة في صيغة الإفراد.

يُعَزِّزُ هذا الرأي أنّ هذا المعنى جاء مطرداً في القرآن الكريم، فلفظ "الطفل" ورد في القرآن الكريم في أربعة مواضع: ثلاثة منها جاءت مفردةً مراداً بها الجمع، وهي: قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ النور: ٣١ وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ

نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ...﴾الحج: ٥، وقوله تعَالَى:﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ﴾ غافر: ٦٧، وأما الموضعُ الرابعُ فقد ورد بصيغة الجمع في قوله تعَالَى:﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ فَلۡيَسۡتَـٔۡذِنُواْ كَمَا ٱسۡتَـٔۡذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ ﴾ النور: ٥٩.

ومن يتأمل الآياتِ الثلاثَ التي ورد فيها "الطفل" مفرداً يدرك أنها جاءت في مقام التقليل من شأن الإنسان، وتصغير أمره، أما في الآية الأخيرة فآثرَ الجمعَ؛ لأن المقصود بها من تجاوزوا تلك المرحلة إلى مرحلة الكبر والفتوة. ويؤيد هذا المنزع صاحبُ كتاب "الروض الأنف" بقوله: ((ألا ترى أن بدء الخلق من طينٍ ثم مَنِيٍّ، والمنيُّ جنسٌ لا يتميز بعضُه من بعض؛ فلذلك لا يُجمَعُ، وكذلك الطين، ثم يكون الخلق علقاً، وهو الدم، فيكون ذلك جنساً، ثم يخرجهم الله طفلاً، أي جنساً تالياً للعلق والمني، لا يكاد يتميز بعضهم من بعض إلا عند آبائهم، فإذا كبروا وخالطوا الناس، وعرف الناس صورهم وبعضهم من بعض فصاروا كالرجال والفتيان قيل فيهم حينئذٍ: أطفال))[٧٧].

نَلحَظُ مثل هذا العدول عن الجمع إلى المفرد المسجّل في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامٗا ﴾ الفرقان: ٧٤ وكان المتوقع بحسب السياق أن يأتي بصيغة الجمع، فيقال: ((أَئِمَّةً))؛ ليتناسب مع ضمير الجمع في قوله:﴿وَٱجۡعَلۡنَا﴾. ولعل هذا العدول إلى المفرد جاء للدلالة على الجنس وعدم اللبس[٧٨]؛ لأنّ من أساليب اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم أنَّ المفرد إذا كان اسم جنس يكثر إطلاقه مراداً به الجمع مع تنكيره[٧٩]، ويكون بذلك

المعنى المقصود هو: أي اجعل كلّ واحدٍ منا إماماً، يُقتدى به. وقيل العدول عن الجمع إلى الواحد إشعارٌ بأنهم كالنفس الواحدة؛ لاتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم في إمامة الدين، والتأسي بهم(٨٠).

ذلك أن عباد الله الذين أخلصوا في عبوديتهم لله لم تتوزع أهواؤهم، أو تختلف رغباتهم؛ فهم يعبدون إلهاً واحداً، ولكونهم على منهجٍ واحدٍ صاروا جميعاً كأنهم شيءٌ واحدٌ، لا فرقَ فيما بينهم؛ ولذا جاء الإفراد في اللفظ ﴿إِمَامًا﴾ لمحاكاة ما هم عليه في واقع أمرهم. فالمؤمنون حقًّا لا اختلافَ بينهم، ولا فرقةَ، ولا تعدُّدَ، وإنما هم شيءٌ واحدٌ.

كما أن في هذا العدول إشارةً إلى أن الإمام ينبغي أن يكون واحداً؛ لأن تعدد الأئمة عادة مما يؤدي إلى الاختلاف، والتعصب، والميل عن الحق، وهذا لا يناسب حالَ عباد الله.

ومن العدول ما جاء في قوله تَعَالَىٰ:﴿ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ الشعراء: ١٠٠ - ١٠١.

وموضع العدول في قوله: ﴿ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ بالإفراد بعد أن عدل عن الجمع في قوله ﴿ شَٰفِعِينَ ﴾.

وقد لمح الزمخشري سراً لهذا العدول بقوله: ((فإن قلتَ: لِـمَ جَمَعَ "الشافع" ووحَّد "الصديق"؟ قلتُ: لكثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق.))(٨١) ومما يدل على قلته وصفُه بالصفة المشبَّهَةِ:﴿ حَمِيمٍ ﴾.

وذكر البيضاوي رحمه الله وجهاً آخر لإفراد كلمةِ﴿ صَدِيقٍ ﴾، مؤدّاه أن الصديقَ

الواحدَ يسعى أكثر مما يسعى الشفعاء، فالواحدُ في معنى الجمع بحسب العادة؛ فلذا اكتفى به لما فيه من المطابقة المعنوية(٨٢).

ويُلحَظُ في العدولِ عن الجمع إلى المفرد نوعٌ من بيانِ درجةِ التلهف والتأسف على فقد شفيعٍ يشفع لهم مما هم فيه، أو صديقٍ حميمٍ يهمه أمرهم، وقد ترقَّوا في بيان انحطاط حالهم في التأسف حين نفوا -أولاً- أن يكون لهم مَن ينفعهم في تخليصهم من العذاب بشفاعتهم، ونفوا -ثانياً- أن يكون لهم من يهمه أمرهم، ويتوجع لحالهم(٨٣).

كما أن في هذا العدولِ ترقياً في عدم خلاص أهل النار مما هم فيه، فبعد أن تمنوا أن يجدوا جمعاً كثيراً يحاولون خلاصهم: ﴿شَٰفِعِينَ﴾ تَنَزَّلُوا في تمنيهم درجاتٍ من الجمع إلى الواحدِ، فأصبحوا لا يجدون شخصاً واحداً يدفع عنهم ما هم فيه.

ونقف على هذا النوع من العدول في قوله تَعَالَىٰ: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ القمر: ٤٥.

موضع العدول في قوله: ﴿ٱلدُّبُرَ﴾ بلفظ المفرد، وكان القياس المتوقع في هذا السياق أن يقال: ((الأَدبَارَ))؛ ليتوافق مع ضمير الجمع في ﴿وَيُوَلُّونَ﴾.

ولعل السرَّ في إفراد لفظ ﴿ٱلدُّبُرَ﴾ والمراد به الجمع؛ أنّه جنسٌ يصدق بالمتعدد، أي يولي كل واحد منهم دبره(٨٤).

كما أنّ في إفراد كلمة ﴿ٱلدُّبُرَ﴾ وتوحيده إشارةً إلى أن المشركين سينهزمون انهزام النفس الواحدة، ويفرون فرارَ رجلٍ واحدٍ أعطى دبره للعدو، وهذا أدعى في التهكم بهم، وأدقُّ في توصيف حالهم، وكأنما أفرغت قلوبهم من الشجاعة إفراغاً واحداً.

كما أنّ في اللجوء إلى هذا العدول إيقاظاً لعزيمة المسلمين، وتحميساً لهم على القتال، وزيادة طمأنينة لهم بتحقيق النصر على الكافرين.

ومثل هذا العدول يستوقفنا عليه قوله تعَالَىٰ:﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ التحريم: ٤.

فكلمة ﴿ظَهِيرٌ﴾ وصف بمعنى المظاهر، أي المؤيد، وهو مشتقٌ من الظهر؛ لأن المعين والمؤيد كأنه يشد ظهر من يعينه(٨٥).

وقد ألمح الزمخشري إلى أنَّ العدول عن الجمع إلى المفرد يوحي بالتوحد، وشدةِ التناصر، وفي ذلك يقول: ((الملائكة على عددِهم، وامتلاءِ السماواتِ من جموعهم، بعد نصرة الله وناموسه وصالحي المؤمنين ظهير فوج مظاهر له، كأنهم يد واحدة على من يعاديه))(٨٦).

## العدول بين صيغ التثنية والجمع

في هذا المبحث سنتناول التحول الأخير من صور تحولات البنية في عدد المخاطبين وذلك من خلال العدول بين صيغ التثنية والجمع، وهذا النوع من العدول كسابقيه يحفل بأسرار بلاغية وأبعاد أسلوبية يقصد إليها النّظم القرآني؛ ليغاير في أسلوبه ويتفنن في بيانه للتأثير في المخاطبين.

### العدول عن التثنية إلى الجمع

يستوقفُنا عليه قوله تعَالَىٰ:﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يونس: ٨٧

وموضع العدول في اللفظين: ﴿ وَٱجۡعَلُوٓاْ ﴾ و﴿ وَأَقِيمُواْ ﴾ المسندين إلى الجمع، وكان المتلقي يتوقع قياساً أن يقال: ((وَاجعَلاَ.. وَأَقِيمَا)) بإسناد الفعلين إلى المثنى؛ لِما تقدَّم من توجيه الخطاب إلى موسى وهارون عليهما السلام، ولكنه عدل إلى الجمع لِسِرٍّ بَلاغِيٍّ.

وقد ذهب بعضُ المفسرين إلى أنّ السرَّ في ذلك أنه خوطب موسى وهارون عليهما السلام؛ لأنهما متبوعان؛ ولأن التبوُّءَ[٨٧] للقوم باتخاذ المعابد مما يتولاه رؤساءُ القوم، ثم عدل إلى الجمع؛ لأن جعل البيوت مساجد، والصلاة فيها واجبٌ على الجميع، لا يختص به الأنبياء دون غيرهم.

وهذا السرُّ يؤكِّدُه الزمخشري بقوله: ((فإن قلتَ: كيف نَوَّعَ الخطاب، فثنَّى أولاً، ثم جمع، ثم وحِّد آخراً؟ قلتُ: خوطب موسى وهارون عليهما السلام أن يتبوَّءَا لقومهما بيوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلك مما يفوض إلى الأنبياء، ثم سيق الخطاب عاماً لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها؛ لأن ذلك واجبٌ على الجمهور، ثم خص موسى عليه السلام بالبشارة التي هي الغرض تعظيماً لهما وللمبشر بها))[٨٨].

ومن أمثلة العدول عن التثنية إلى الجمع قوله تَعَالَى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقٗا حَسَنٗا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرّٗا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ النحل: ٧٥.

وموضع العدول في قوله: ﴿ يَسۡتَوُۥنَۚ ﴾ بلفظ الجمع بدل التثنية؛ حيث كان المتوقع من السياق أن يقال: ((يَستَوِيَانِ))، لأن المتقدم اثنانِ مدلولٌ عليهما بقوله: ﴿ عَبۡدٗا ﴾ وَ ﴿ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ ﴾.

وهذا المثل له طرفان: "عبدٌ مملوكٌ" لا تصرُّف له، ولا يقدر على شيء من العمل، و"سيِّدٌ حُرٌّ" رزقه الله رزقاً حسناً، يتصرَّف فيه كيفما شاء في وجوه الخير والبرِّ، فكما أنهما لا يستويان فإنه لا يمكن المساواة في العبادة بين الخالق الرازق الذي يملك كل شيء وبين غيره من المعبودات الباطلة التي لا تسمع، ولا تبصر، ولا تعقل شيئاً.

ومن هنا ((جاءت صيغة الجمع في قوله ﴿ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ﴾ لمراعاة أصحاب الهيئة المشبهة؛ لأنها أصنام كثيرة، كل واحد منها مشبَّهٌ بعبدٍ مملوكٍ لا يقدر على شيء، فصيغة الجمع هنا تجريد للتمثيلية، أي هل يستوي أولئك مع الإله الحق القادر المتصرف؟ وإنما أجرى ضمير جمعهم على صيغة جمع العالم تغليباً لجانب أحدِ التمثيلين، وهو جانب الإله القادر))(٨٩).

وقيل لمكان ﴿ وَمَن ﴾؛ لأنه اسم مبهم يصلح للواحد والاثنين والجمع(٩٠).

وقيل إنما جُمِعَ الضميرُ؛ لأن المراد جنسُ العبيد والأحرار المدلول عليهم بـــ ﴿ عَبْدًا ﴾ ، وبــ﴿ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ ﴾(٩١).

وفي قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ الأنبياء: ٧٨.

حيث نلمس عدولاً عن التثنية إلى الجمع، فقد أضاف الحكمَ إلى ضمير الجمع في قوله: ﴿ لِحُكْمِهِمْ ﴾ مع أن الحكم صادرٌ عن داود وسليمان؛ بدلالة قوله: ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾. وكان القياسُ أن يقول: "لِحُكمِهمَا". وعلة العدول إلى الجمع في هذه الآية كان باعتبار اجتماع الحاكمين والمحكومين(٩٢). فالحكم كما يضاف إلى الحاكم فقد يضاف إلى المحكوم له والمحكوم عليه باعتبار اجتماعهم على الحكم.

ومثل هذا العدول نجده في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ الأحزاب: ٣٦.

حيث إن موضع العدول هو في قوله: ﴿ لَهُمُ ﴾ و﴿ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾، بلفظ الجمع بدل التثنية، وكان المتوقع من ظاهر السياق أن يقال: ((لَـهُمَا))، و((مِن أَمرِهِـمَا))؛ ليتحقق التطابق بين المتحدَّث عنهما: "مؤمن ومؤمنة"، وخبرها شبه الجملة: "لَـهُمَا" و: "مِن أَمرِهِـمَا" في التثنية.

ولعلَّ السِّرَّ البلاغيَّ في العدول إلى الجمع أن جمع الضمير جاء ((رعايةً للمعنى؛ لوقوع "مؤمن" و"مؤمنة" في سياق النفي، والنكرة الواقعة في سياقه تعمُّ))[٩٣].

فَلَفْظَا "مؤمن" و"مؤمنة" لَمَّا وقعا في حيز النفي شملا جميعَ المؤمنين؛ لأن المعنى: ما كان لِـجَمعِهِم ولا لكلٍّ واحدٍ منهم الخيرةُ فيما قضى الله ورسوله.

كما أن في الجمع إيماءً بأنَّ هذا الأمر عامٌّ على جميع المؤمنين والمؤمنات، فكل مؤمن أو مؤمنة ليس لأحدهما التخيُّر أمام أمرِ الله تعالى.

وذهب الزمخشريُّ إلى أن المتوقَّع من السياق أن يعدل إلى الإفراد، ولكنه عدل إلى الجمع للعلة السابقة، قائلا: ((فإن قلتَ: كان من حقِّ الضمير أن يُوَحَّد، كما تقول: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا، قلتُ: نعم، ولكنهما وقعا تحت النفي، فهما كل مؤمن ومؤمنة، فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ))[٩٤].

وتعقَّبَه ابنُ حبان بقوله: ((ليس كما ذكر؛ لأن هذا عطف بالواو، فلا يجوز إفراد الضمير إلا على تأويل الحذف، أي ما جاءني من رجلٍ إلا كان من شأنه

كذا))[٩٥].

ومن أمثلة العدول عن التثنية إلى الجمع قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ الحجرات: ٩.

وموضع العدول في قوله: ﴿ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ بلفظ الجمع؛ حيث عدل عن التثنية في قوله: ﴿ طَآئِفَتَانِ ﴾، وكان المتوقع من ظاهر السياق أن يقال: "اقْتَتَلتا". ولعلَّ سرَّ العدول في ذلك أن لفظ "طائفة" وإن كان مفرداً في بنيته الصَّرفِيَّةِ فإنّه بمعناه يدلُّ على "الجمع"، فَرُوعِيَ فيه المعنى، وإلى هذا التوجيه أشار الزمخشري بقوله: ((فإن قلتَ: ما وجه قوله: ﴿ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ والقياس: "اقْتَتَلَتا"، كما قرأ ابنُ أبي عبلة، أو: "اقْتَتَلاَ"، كما قرأ عُبيدُ بن عمير على تأويل الرهطين أو النفرين، قلتُ: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس))[٩٦].

ولعل مما يُلحَظُ من أسرار هذا التغاير أن "الطائفة" قبل القتال تكون على رأيٍ واحدٍ؛ لتوحد كلمتها، واتفاق هدفها، وكذلك بعد الصلح تتوحد كلمتها، فتكون كالبنيان الواحد في تماسكه واتحاده كأنها نفس واحدة، فروعي في "الطائفة" هذا المعنى قبل القتال، وبعد الركون إلى الصلح، فناسب التثنية باعتبار كل طائفة كالنفس الواحدة.

أما عند القتال فينقسم الصف الواحد، وتتداخل الطائفتان؛ إذ إنْ كل فرد يقاتل فرداً آخر؛ ولهذا تناسبَ العدولُ إلى الجمع باعتبار هذا المعنى. وهو ما أشار إليه الفخر الرازي حين قال: ((عند القتال تكون الفتنة قائمةً، وكل أحد برأسه يكون

فاعلاً فعلاً، فقال: ﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾، وعند العَود إلى الصلح تتفق كلمة كلِّ طائفةٍ، وإلا لَـم يكن يتحقَّق الصلح، فقال:﴿بَيْنَهُمَا﴾؛ لكون الطائفتين حينئذٍ كنفسين))[٩٧].

كما أن القتال يكون من جميع الطائفتين، وليس من القائدين فقط، هذا بخلاف الصلح الذي لا يكون بين جميع أفراد الطائفتين، وإنما يكون بين القائدين فقط، والأمر نفسه قبل القتال الذي يستوجب التحرك والوقوف بأمر القائدين فقط.

ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ التحريم: ٤.

وموضع العدول في قوله: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ بصيغة الجمع، وكان المتوقع من السياق أن يقال: ((قَلْبَاكُمَا))، لكنه عدل عن التثنية إلى الجمع؛ ذلك أن ((من شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما؛ لأنه لا يُشكِلُ. وقيل: كلما ثبتت الإضافة فيه مع التثنية فلفظ الجمع أليَقُ به؛ لأنه أمكَنُ وَأَخَفُّ))[٩٨].

ونجد الألوسي - رحمه الله - قد ألمح إلى علةٍ أخرى في العدول إلى الجمع بقوله: ((والجمع في ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ دون التثنية لكراهية اجتماع تثنيتين مع ظهور المراد))[٩٩].

**العدول عن الجمع إلى التثنية**

هذا النوع من العدول يستوقفنا عنده قوله تَعَالَىٰ:﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ ص: ٢١ - ٢٢

حيث وردت كلمة ﴿خَصْمَانِ﴾ بلفظ التثنية، وكان المتوقع أن يقال: ((خُصُومٌ))؛ لِما تقدَّم من ألفاظ الجمع في قوله: ﴿تَسَوَّرُواْ﴾، و﴿مِنْهُمْ﴾ و﴿قَالُواْ﴾ وفاقًا لِما جاء بعده من قوله: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، فما سرُّ هذا العدول من الجمع إلى التثنية في هذه الآية الكريمة؟

لعلَّ النكتة البلاغية في ذلك – والله أعلم – أن لفظ "خَصْم" صفةٌ يوصف بها الفريقُ أو الفوج، فيقال: "فريقان" أو "فوجان متخاصمان"، فكل "خصم" هو "فريق" يجمع طائفةً من الناس[١٠٠]. ومن هنا يتضح أنّ لفظ "خصم" اسمٌ شبيهٌ بالمصدر، يطلق على الواحد وأكثر.

قال الزمخشري – رحمه الله – ((فإن قلتَ: هذا جمعٌ، وقوله: ﴿خَصْمَانِ﴾ تثنية، فكيف استقامَ ذلك؟ قلتُ: معنى "خصمان": فريقان خَصِمان... فإن قلتَ: فما تصنع بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ ص: ٢٣ وهو دليل على اثنين؟ قلتُ: هذا قول البعض المراد به: ((بَعضُنَا عَلى بَعضٍ)).

فإن قلتَ: فقد جاءَ في الرواية أنه بُعِثَ إلَيه مَلَكَان. قلتُ: معناه: أن التحاكم كان بين مَلَكَين، ولا يمنع ذلك أن يصحبهما آخرون. فإن قلتَ: فإذا كان التحاكم بين اثنين كيفَ سماهم جميعاً "خَصمًا" في قوله: ﴿نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ و﴿خَصْمَانِ﴾؟ قلتُ: لَمَّا كان صَحِبَ كلُّ واحدٍ من المتحاكمين في صورة الخصم صحَّت التسمية به))[١٠١].

وفي قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنبياء: ٣٠.

نجد مثل هذا العدول الذي موضعه في قوله: ﴿كَانَتَا﴾ بلفظ التثنية، وكان المتوقع من السياق أن تكون بلفظ الجمع، فيقال: ((كُنَّ))؛ لِما تقدَّم من ذكر الجمع، ولكنه عدل إلى لفظ التثنية مُؤثِراً إياه على الجمع؛ وذلك لأن الضمير يعود على الجنسين، أو النوعين، أي جنس "السموات" وجنس "الأرضين".

وإلى هذا ذهب الزمخشريُّ بقوله ((وإنّما قيل: "كَانَتَا" دون "كُنَّ"؛ لأن المراد: جماعة السموات وجماعة الأرض.))[١٠٢]، ونظير ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ فاطر: ٤١، فلما كان الغرضُ اعتبارَ الجنس أو النوع دون اعتبار العددِ عادَ الضميرُ عليهما باعتبار ذلك. ومما يؤيد ذلك أن "السموات" و"الأرض" كانتا متلاصِقَتَين، ففتقهما الله تعالى، بأن جعل السموات سبعاً منفصلاتٍ، وجعل الأرض مثل ذلك[١٠٣]. ثم عدل إلى إفراد الخبر: ﴿رَتْقًا﴾ ولم يُثَنِّه؛ حيث كان القياس أن يُثنَّى ليطابق الاسم فيقال مرتوقتين، وإنما أفرد؛ لأنه مصدر قصد به المبالغة، أو على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ: أي ذَواتي رَتْقٍ، أو على تقديرِ مَوصوفٍ، أي: كانتا شيئاً رتقاً[١٠٤]، ولَمَّا كان "شيء" اسمَ جنسٍ يشمل القليلَ والكثيرَ صحَّ الإخبارُ به عن المثنى والجمع.

وحين ننتقل إلى قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الحجرات: ١٠ نجد موضع العدول في قوله سبحانه: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ بالتثنية، وكان المتوقع من ظاهر السياق أن يقال: ((بينَ إخوَتِكُم)) أو ((إخوَانِكُم))، بصيغة الجمع.

وسرُّ العُدُول عن الجمع إلى التثنية في هذه الآية أنه جاء مراعاةً لحال أقلِّ عددٍ يقع بينهم التشاجر والخصام. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: ((فإن قلتَ: فَلِمَ خُصَّ الاثنان بالذكر دون الجمع؟ قلتُ: لأن أقلَّ من يقع بينهم الشقاقُ اثنان، فإذا

لزمت المصالحة بين الأقل كانت بين الأكثر ألزم؛ لأن الفساد في شقاق الجمع أكثر منه في شقاق الاثنين))[١٠٥].

ورأى بعضُ المفسرين أن هذه الآية على التثنية، وليس فيها عدولٌ؛ لأنها استئنافٌ مقرِّرٌ لمضمون ما قبله من الأمر بوجوب الإصلاح بين المتخاصمين في قوله: تَعَالَىٰ:﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ الحجرات: ٩ فعدل عن أن يقول: ((فَأَصلِحُوا بَينَ الطَّائِفَتَينِ...، إلى قوله: بين أخويكم)). وذلك مراعاةً لكون الكلام جارياً على "طائفتين من المؤمنين"، هما الأوس والخزرج، فجعلت كل طائفة كالأخ للطائفة الأخرى[١٠٦].

ولا شكّ في أنّ الرأي الأوَّل أرجح؛ لوجود قراءات بلفظ الجمع، كقراءة ((بَينَ إِخوَتِكُم)) وقراءة ((بَينَ إِخوَانِكُم))[١٠٧]. يُضافُ إلى ذلك أن الأمر بالإصلاح بين الطائفتين قد تقدم في موضِعَينِ، هما: قوله تَعَالَىٰ:﴿ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ ﴾ الحجرات: ٩، فلزم أن يكون الأمرُ هنا بالإصلاح بين عموم المسلِمين، فعدل عن الجمع إلى التثنية للعلة السابقة. والله أعلم.

## جماليات العدول في تحولات البنية في عدد المخاطبين

إنَّ ظاهرة تحولات البنية في عدد المخاطبين في النص القرآني جاءت وفقَ سنن العرب، التي يسلكونها في شعرهم ومنثورهم، وهو ما أشار ابن قتيبة إليه بقوله: ((وللعرب المجازاتُ في الكلام ومعناها، وطرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة والتمثيل، والقلب، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحدِ مخاطبةَ الجميع، والجميعِ خطابَ الواحدِ، والواحدِ خطابَ الاثنين..، وبكل هذه المذاهب نزل القرآن))[١٠٨].

والقرآن الكريم لم يخرج في معجمه وفي أساليبه عن سنن العربية في طرائق التعبير والبيان، بل جاء «بجميع هذه السنن؛ لتكون حجة الله عليهم آكدَ، ولئلا يقولوا: إنما عجزنا عن الإتيان بمثله؛ لأنه بغير لغتنا، وبغير السنن التي نستنُّها، فأنزله -جلَّ ثناؤه - بالحروف التي يعرفونها، وبالسنن التي يسلكونها في أشعارهم ومخاطبتهم؛ ليكون عجزهم عن الإتيان بمثله أظهرَ وأشهرَ»[١٠٩].

ومن يتأمل أسرارَ تحولات البنية في عدد المخاطَبين في النص القرآني الكريم يلمس أنّها تأتي على حسب الأحوال الداعية؛ فالسياق له أهمية كبيرة في كشف المعنى والوقوف على بلاغة العدول والتحول من صيغة إلى أخرى، ونستشفُّ هذا عند ابن جني في معرض حديثه عن استعمال صيغٍ مكان صيغٍ أخرى بقوله: ((ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنَّا نقول: إنَّه يكون لمعناه في موضعٍ دون موضعٍ على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغةِ له))[١١٠].

ومما يزيد في جمال العدول تعزيزه للأغراض العامة التي حرص القرآن الكريم على تأكيدها وتثبيتها في أكثر من موضع، ومن ذلك العدول إلى التثنية في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ المائدة: ٦٤؛ حيث إن التثنية فيها دلالة على سعة كرم الله وفضله وجوده، وهذا يتلاقى مع الكثير من الآيات التي تثبت سعة فضل الله وكرمه.

كما نقف على هذا التعزيز في العدول عن المفرد إلى الجمع في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ النحل: ١٢٥ - ١٢٧ حيث نلحظ الدلالة على زيادة

التكريم والتشريف للنبي صلى الله عليه وسلم،و وكما في زيادة التكريم للصحابة رضوان الله عنهم وإظهار تبرئة جانبهم ومدحهم في العدول إلى المفرد في قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ الجمعة: ١١، وكلّ ذلك يتلاقى مع إكرام الله تعالى وتشريفه لنبيه الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابته الأجلاء.

كما أنّ العدول في أعداد المخاطبين يتلاقى في بعض المواضع مع ما يحدث في الواقع الخارجي. فالعدول من التثنية إلى الجمع في قوله تعالى﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يونس: ٨٧ يتلاقى مع أحوال الواقع فالواقع يشهد بأن تدبير المكان وتعيينه مهمة الرئيس والقائد، واتخاذ البيوت والعبادة فيها شأن يخص جميع القوم.

وكما في قوله تعَالَىٰ:﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ الحجرات: ٩، فالجمع في﴿ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ يتلاقى مع الواقع، إذ القتال يقع من الجميع. والتثنية في قوله: ﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ يتلاقى أيضاً مع الواقع الخارجي؛ لأن الصلح يتمُّ بين الرئيسَين أو القائدَين، وليس بين جميع الأتباع.

ومن جماليات العدول في تحولات البنية في عدد المخاطبين المباغتةُ بما لا يتوقعه المتلقي من خلال التحولات المتلاحقة في النص الواحد، والتغيير من صيغةٍ إلى أخرى. فمن أمثلة ذلك قوله تعَالَىٰ:﴿ قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ الشعراء: ١٥؛ حيث نلحظ هذه التحولات في النص على قصره: ﴿ قَالَ ﴾ ــ مفرد،

﴿ فَٱذْهَبَا ﴾ ــ مثنى،

﴿ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ ــ جمع.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يونس: ٨٧؛ حيث نلحظ ثلاثة تحولات في هذا النص:

﴿تَبَوَّءَا﴾ــ مثنى،

﴿وَٱجْعَلُوا۟﴾ و﴿وَأَقِيمُوا۟﴾ ــ جمع،

﴿وَبَشِّرِ﴾ ــ مفرد.

وهذا ينبئ عن شجاعة الخطاب، وقدرتِه على الإبداع في التعبير، والقدرة على تصريف القول وفقَ ما يقتضيه المعنى ويطلبه السياق.

ومن يتأمل نصوص هذه الدراسة يلحظ أنَّ ظاهرةَ تحوُّلات البنية في عدد المخاطبين في النص القرآني لم يعدل فيها عن مقتضى الظاهر في التركيب؛ لمراعاة الفاصلة، أو السجع، أو إيثار لفظٍ لِخِفَّتِه دون مراعاةِ المعنى، بل إنَّ جميع الأمثلة التي سبقت تؤكد أن المعنى هو الذي فرضَ العدولَ عن المقتضى الظاهر. وكانت مشاكلة المقاطع ونهاية الآيات أو التجنيس أو إيثار لفظة على أخرى من نتاج الوفاء للمعنى وتقويته مما يؤكد أنّ رعاية المعنى ورعاية الفواصل والبديع في شتى صوره يأتي في جميع ذلك متحدا مقصودا في الشّكل والمضمون في بلاغة نادرة لا تتحقق إلا في النّصوص العالية وهي أسمى ما تكون اتحاداً وتمكنا في النّص القرآني المحكم.

كما نلحظ أنّ من جماليات العدول في تحولات البنية في عدد المخاطبين مراعاة منشئ الخطاب للمتلقّي، فالمخاطب هو المحور الأساس الذي من أجله جيء بالعدول، فالخطاب يخرج فيه منشئُ الكلام عن النمط المألوف إلى نمطٍ غير مألوفٍ؛ لدواعٍ ذوقيةٍ أو نفسيةٍ يقصد من خلالها إحداثَ تأثيرٍ معينٍ في المتلقّي، فالعدول عن الجمع إلى

المفرد في قوله: ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ الحج: ٥؛ لأنه موضع تصغيرٍ لشأن الإنسانِ وتحقيرٍ لأمره، فلاءم بين معنى الصِّغَر المدلولِ عليه باللفظة، ومعنى القلة المستوحَى من صيغة الإفراد(١١١).

وفي التحوُّل إلى الإفراد عن الجمع في قوله قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ مريم: ٨٢ ما يبرز المفارقة بين موقفِ الكفَّار من آلهتهم في الدُّنيا وموقفِها منهم يوم القيامة، فتلك التي توزعت حسب أهوائهم، وتعدَّدت وفق معتقداتهم سوف تتناصرُ يومَ القيامة على تكذيبهم، وتتَّحِد على مضادتهم، والتنكر لهم، وتكون عليهم ﴿ضِدًّا ﴾ (١١٢).

ولا شكّ في أنّ هذه النكت الجمالية جعلت ظاهرة العدول في تحولات البنية في عددِ المخاطبين من الظواهر الأسلوبية التي تشيع فيها الاحتمالات، وتتنوَّعُ فيها التعليلات وهذا التنوع والاتساع يرجعان إلى طبيعة روح النص القرآني الذي يفسح المجال للتفكير، والتأمل واستلهام ما فيه من دُرَرٍ مَخبُوءة، ومعانٍ لطيفة؛ إذْ ليس من المعقول أن يظهر سرُّ العدول في الآية الواحدة لجميع المتلقين بصورةٍ واحدةٍ لا تتغير، بل إنَّ هذا التنوع والثراء يؤكد سعة فضاء النّص القرآني وانفتاحه على قراءات متعددة، تأتي منسجمةً مع روح القرآن وتعاليمه الربانية. وقد أكد ابن الأثير – رحمه الله – هذه المسألة بقوله: ((إنَّ الغرضَ الموجبَ لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، إنما هو مقصورٌ على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعَّبُ شعباً كثيرةً لا تنحصر، وإنما يؤتى بها على حسب الموضع الذي تَرِدُ فيه))(١١٣).

## الخاتمة

خرج هذا البحث بتأكيد بعض القضايا التي من أهمها:

- إثبات إعجاز القرآن الكريم وتميزه في أسلوبه وتراكيبه من خلال الكشف عن سماته التأثيرية ودلالاته البلاغية والجمالية المتولدة عن ظاهرة تحولات البنية في عدد المخاطبين.
- العدول والتحول في السياق القرآني بين ألفاظ (الإفراد والتثنية والجمع) يفاجئ المتلقي، ويثير دهشته؛ لخروجه عن النسق المتوقع لديه من اطراد السياق على نمطٍ واحدٍ من المطابقة والمماثلة، مما يدعو المتلقي إلى البحث عن أسرار ذلك العدول ودلالاته البلاغية.
- وقف هذا البحثُ على جميع تحولات البنية في عدد المخاطبين وأثرها البلاغي في التعبير القرآني، وهي ظاهرة أبرزت وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني، ودللت على ما وهب المولى للغة التَّنـزيل من إمكاناتٍ عديدةٍ وقدراتٍ فائقةٍ رسّخت ظاهرة العدول بوصفه عدولا اختياريا وتوظيفا للطاقات الإبداعية الكامنة في اللغة.
- أكد البحث أن ظاهرة العدول بين ألفاظ الإفراد والتثنية والجمع وتحولات البنية في عدد المخاطبين لا يقتصر في تفسيرها على التعليلات اللغوية فحسب، بل لا بدّ من سبرِ أغوار النّصِّ القرآني، والوقوف مع أسراره البلاغية ونكاته البيانية التي تختفي وراءَ هذا الأسلوب.
- كما أكد البحث أنّ الأسرار البلاغية التي تقف وراء هذا العدول متنوعة ومختلفة بحسب السياق الذي وردت فيه؛ حيث يختص كل موقع بنكت ولطائف بلاغية خاصة.

وختاماً أوجه نظر الباحثين إلى أهمية الدراسات التطبيقية التحليلية التي تعنى بإبراز جماليات النّظم البلاغي والأدبي في النّص القرآني، ففي ذلك ذخائر بيانية عالية، وسيظل القرآن الكريم الكتاب المعجز الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تنتهي غرائبـه.

## الهوامش والتعليقات:

(١) أبو الحسن الواحدي، تفسير البسيط، ص ١/ ٣٤.

(٢) أحمد مطلوب، ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢٩٤.

(٣) لعل من عوامل اضطراب البنية الاصطلاحية لظاهرة التحول الأسلوبي أَثَرَ قدَاسةِ النصِّ في تحديد المصطلح، واستخدام مرادفٍ لغويٍّ للمصطلح، وتعدد المجالات المعرفية للمصطلح، إضافةً إلى بعض القراءات المضطربة للنصوص البلاغية في المصادر التراثية القديمة. (ينظر: عماد عبد اللطيف: البنية الاصطلاحية للالتفات: تشكلها وتحليلها، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب المجلد الخامس، العدد الخامس، عام ٢٠٠٦، ص ١١٠).

(٤) الخليل الفراهيدي كتاب العين، ٢/ ٣٩.

(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٢٥٩.

(٦) ينظر: تمام حسّان، البيان في روائع القرآن- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، واللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٢٩٧.

(٧) عبدالحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص ٨٤.

(٨) المرجع السابق، ص ١٩١-١٩٢.

(٩) عبدالسلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص ١٠٠.

(١٠) ينظر:صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، ص ٧٥.

(١١) عبدالموجود متولي بهنسي، العدول عن النمطية في التعبير الأدبي، ص ٥.

(١٢) ينظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنـزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل وأبو يعقوب السكاكي، ص٨٨، و الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٧٤.

(١٣) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٢/ ٣ ـ ١٣

(١٤) ينظر: ضياء الدين بن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص ٩٨.

(١٥) يحيى بن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص ٢٥٦.

(١٦) الطراز، ٢/ ٧١.

(١٧) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، (شروح التلخيص)، ١/ ٤٦٤.
(١٨) أبو الفتح عثمان بن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢/ ٨٦.
(١٩) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ٢/ ٣٦٠.
(٢٠) المثل السائر، ٢/ ٤. والجامع الكبير، ص ٨٩.
(٢١) جوهر الكنـز، ص ١١٨.
(٢٢) المصدر السابق ص ١١٨.
(٢٣) عزّ الدين إسماعيل، جماليات الالتفات، كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أبحاث الندوة العلمية، النادي الأدبي الثقافي بجدة ١٤٠٩هـ المجلد الثاني ص٨٧٩.
(٢٤) أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد، ١/ ٩-١٠.
(٢٥) تأويل مشكل القرآن، ص ٢٠-٢١.
(٢٦) البرهان في وجوه البيان، ص ١٢٢.
(٢٧) ينظر: الكشاف، ١/ ٥٣١، ٢/ ٣٦٤، ٣/ ٤١.
(٢٨) الجامع الكبير، ص ٩٨.
(٢٩) شروح التلخيص، ١/ ٤٦٤. وهذه الأقسام الستة هي: العدول عن المفرد إلى الجمع وعكسه، والعدول عن المثنى إلى الجمع وعكسه، والعدول عن المفرد إلى المثنى وعكسه.
(٣٠) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٣٣٤-٣٣٥.
(٣١) الكشاف، ١/ ٦٤.
(٣٢) المصدر السابق نفسه.
(٣٣) المثل السائر، ٢/ ٤.
(٣٤) المصدر السابق نفسه.
(٣٥) المصدر السابق، ٢/ ١٢.
(٣٦) الكشاف، ١/ ١٤.
(٣٧) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ١/ ٣٤٨.
(٣٨) ينظر: الكشاف، ١/ ٣٥١، والبحر المحيط في التفسير، ٣/ ٥٢٤، و أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٣/ ٥٨.
(٣٩) ينظر: الكشاف، ١/ ٦٥٥.

(٤٠) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥/ ٣٩٣.
(٤١) الكشاف، ١/ ٦٠٩.
(٤٢) محمود الألوسي، روح المعاني، دار الكتب العلمية، ٥/ ٢٤٧.
(٤٣) إرشاد العقل السليم، ٤/ ١٦٩.
(٤٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٨/ ٣٧٥. ومعاني القرآن، للنحاس، ٣/ ٣١٢.
(٤٥) ينظر: التحرير والتنوير، ٥/ ٢٧٢.
(٤٦) روح المعاني، ٥/ ٣١٧.
(٤٧) فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، ٣٦١.
(٤٨) ينظر في هذا المعنى: روح المعاني، ٥/ ٣١٧.
(٤٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٤/ ٢٠٦.
(٥٠) ينظر: الكشاف، ٣/ ٦٧.
(٥١) المصدر السابق، ٣/ ٣٠٥.
(٥٢) ينظر: روح المعاني، ٩/ ٢٣٨، والتحرير والتنوير، ١٨/ ٧٦.
(٥٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٨/ ٩٧، وتفسير القرآن العظيم، ٤/ ٥٧٤.
(٥٤) ينظر: محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، ٣/ ١١. والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٠.
(٥٥) ينظر: الكشاف، ١/ ١١٠.
(٥٦) تفسير القرآن العظيم، ١/ ٨٣.
(٥٧) روح المعاني، ٤/ ٣٢٠.
(٥٨) التحرير والتنوير، ٤/ ١٩.
(٥٩) ينظر: طه رضوان طه، تلوين الخطاب في القرآن الكريم، ص١٣٢-١٣٣.
(٦٠) ينظر: التحرير والتنوير، ٢١/ ١١٧.
(٦١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٢٣٧، وروح المعاني، ١/ ١٣٨.
(٦٢) ينظر: السمين الحلبي، الدرُّ المصون، ١/ ١١٤.
(٦٣) ينظر: روح المعاني، ١/ ١٣٨.
(٦٤) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ١/ ١٤٤-١٤٥. وانظر أيضاً: التحرير والتنوير، ٢/ ١٥٠.
(٦٥) الجصاص، أحكام القرآن، ٥/ ٣٤٦.

(٦٦) ينظر:الكشاف، ٤/ ٥٥٤، وإرشاد العقل، ٨/ ٢٦٠، والتحرير والتنوير، ٢٨/ ٢٩٥.
(٦٧) الكشاف، ٣/ ١٤٣، ومفاتيح الغيب، ٢٣/ ٥.
(٦٨) نظم الدرر، ٥/ ١٣١ـ ١٣٢.
(٦٩) التحرير والتنوير، ١٧/ ١٩١.
(٧٠) البحر المحيط، ٣/ ٧٠١.
(٧١) ينظر: الكشاف، ١/ ٥٣١، و البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٢/ ٢١٥.
(٧٢) المخصص، ٣/ ١٧٣.
(٧٣) الكشاف، ٣/ ٤١.
(٧٤) الكشاف، ٣/ ١٤٦.
(٧٥) الجامع لأحكام القرآن، ١٢/ ١٥.
(٧٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢/ ٢٦٧.
(٧٧) أبو القاسم السهيلي، الروض الآنف في شرح السيرة النبوية، ٧/ ٦٠.
(٧٨) الكشاف، ٣/ ٢٩٦.
(٧٩) ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، ٤/ ٢٧٢.
(٨٠) الكشاف، ٣/ ٣٠٢.
(٨١) المصدر السابق، ٣/ ٣٢٧.
(٨٢) تفسير البيضاوي، ٤/ ١٤٣.
(٨٣) روح المعاني، ١٠/ ١٠٣.
(٨٤) التحرير والتنوير، ٢٧/ ٢١٣.
(٨٥) أحمد بن محمد الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٩/ ٣٤٩.
(٨٦) الكشاف، ٤/ ٥٦٦.
(٨٧) التبوأ: اتخاذ مكان يسكنه، وهو تفعُّل من البوء، أي الرجوع، والنزول والمقام. ينظر: لسان العرب، ١/ ٣٨.
(٨٨) الكشاف، ٢/ ٣٦٤.
(٨٩) التحرير والتنوير، ١٤/ ٢٢٧.
(٩٠) ينظر: روح المعاني، ٧/ ٤٣٢.

(٩١) ينظر: البحر المحيط، ٥/ ٥١٩.
(٩٢) ينظر: التحرير والتنوير، ١٧/ ١١٨.
(٩٣) روح المعاني، ١١/ ٢٠٢.
(٩٤) الكشاف، ٣/ ٥٤٠.
(٩٥) البحر المحيط، ٨/ ٤٨١.
(٩٦) الكشاف، ٤/ ٣٦٤.
(٩٧) مفاتيح الغيب، ٢٨/ ١٠٥.
(٩٨) الجامع لأحكام القرآن، ١٨/ ١٨٨.
(٩٩) روح المعاني، ١٤/ ٣٤٧.
(١٠٠) ينظر: الكشاف، ٣/ ٩، ومفاتيح الغيب، ٢٦/ ٣٨٢، والبحر المحيط، ٩/ ١٤٧.
(١٠١) الكشاف، ٤/ ٨٤.
(١٠٢) الكشاف، ٣/ ١١٤.
(١٠٣) المصدر السابق، نفسه.
(١٠٤) ينظر: روح المعاني، ٩/ ٣٣.
(١٠٥) الكشاف، ٤/ ٣٦٦.
(١٠٦) الجامع لأحكام القرآن، ١٦/ ٣٢٣.
(١٠٧) ينظر: المحتسب، ٢/ ٢٧٨.
(١٠٨) تأويل مشكل القرآن، ١/ ٢٢.
(١٠٩) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ١/ ١٥٠.
(١١٠) الخصائص، ٢/ ٣١٠.
(١١١) ينظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص ٩٢.
(١١٢) يتظر: المثل السائر، ٢/ ٤.

## المصادر والمراجع


- ابن الأثير، الجامع الكبير لجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعيد، بغداد، ١٩٥٦م.
- ــــــــــــــــــــــــ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ــــــــــــــــــــــــ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر العربي.
- أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بالبيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو السعود محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ، الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة ، ١٣٧٤هـ.
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل؛ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أحمد بن فارس القزويني، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث.
- أحمد عبدالمطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، (شروح التلخيص)، القاهرة، عام ١٩٣٧هـ.
- البيضاوي، تفسير البيضاوي" أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٣م.
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: فواز زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٠م
- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن خوجه، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٨٦م.
- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت.
- الخليل الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- الزركشي، البرهان في وجوه البيان، تحقيق، حفني شرف، مكتبة الشباب، القاهرة.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، ١٩٩٢م.
- عبدالحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- عبدالرحمن السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث بيروت.
- عبدالسلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة، تونس.
- عبدالملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث بيروت.
- عبد الموجود متولي بهنسي، العدول عن النمطية في التعبير الأدبي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- عزّ الدين إسماعيل، جماليات الالتفات- قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أبحاث الندوة العلمية، كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة،١٤١٠ه.

- عماد عبد اللطيف، البنية الاصطلاحية للالتفات: تشكلها وتحليلها، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، العدد الخامس، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر، تونس.
- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- محمد رشيد رضا، تفسير المنار (تفسير القرآن الكريم) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، بيروت عام ١٩٩٤م.
- يحيى بن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.